

عين المضارع بين الصيغة والدلالة

للدكتور مصطفى النحاس

قسم اللغة العربية — كلية الآداب
جامعة الكويت

ملخص

يناقش البحث مشكلة ضبط عين المضارع من الثلاثي، بقصد حصر هذه المشكلة، وتحديدتها. وفي سبيل ذلك يعرض البحث لأبواب الفعل، فيتناولها من ناحيتين، ناحية الصيغة، وناحية الدلالة، مشيراً عدة تساؤلات حول هذه الأبواب.

وقد ناقش البحث أبواب الفعل بالتفصيل، فبين أنها أربعة أساسية : فَعَلَ يَفْعُلُ، وَفَعَلَ يَفْعِلُ، ويمثلان أكثر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، وباب : فَعِلَ يَفْعَلُ، وهذا الباب كثيراً ما يتداخل مع الباب : فَعَلَ يَفْعُلُ في حالة اللزوم. أما فَعَلَ يَفْعَلُ، بفتح العين في الماضي والمضارع فيقوم على عنصر صوتي، هو حروف الخلق، وأما فَعِلَ يَفْعِلُ، بكسر العين في الماضي والمضارع، فيمثل الحالات الشاذة لباب فَعَلَ يَفْعُلُ.

ثم عرض البحث لجانب الدلالة، والمعاني التي تفيدها هذه الأبواب، وخلص إلى مايلي :

1 — أن البابين : (فَعَلَ يَفْعُلُ، وَفَعَلَ يَفْعِلُ) يشتركان في معظم المعاني، وأن التمييز بينهما عن طريق المعنى يحتاج إلى طاقة تفوق مستوى الذاكرة ؛ ولذا فإن الصعوبة التي يجدها مستخدمو اللغة في ضبط عين المضارع — إذا لم يشتهر بضم أو كسر — تكاد تكون مقصورة على هذين البابين، وعلى الأفعال الصحيحة السائلة منهما ؛ لأن الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة ذا معايير محدّدة ذات نزعة قاعدية.

2 — وأن البابين : (فَعَلَ يَفْعُلُ وَفَعِلَ يَفْعَلُ) يمكن التمييز بينهما عن طريق المعنى ؛ فالأول خاص بالصفات اللازمة والنعوت، والثاني يدل على جهد عقلي أو جسدي أو عاطفي.

3 — وأضاف البحث أن تنوع صيغة المصدر أو المشتق للمادة الفعلية الواحدة — قد تكون

دليلاً على الباب، كذلك متعلقات الفعل يمكن تبين عن طريقها، وضرب أمثلة كثيرة لذلك.

4 - ويرى البحث أن الخلل الصحيح لمشكلة عين المضارع من الثلاثي - ليس في عمل معجم للأفعال المأنوسة، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين، كما يرى بعض الباحثين، وإنما الخلل الصحيح يكمن في إيجاد معجم سياتي للأفعال الثلاثية المستخدمة في اللغة؛ لأن الصيغة وحدها لا تكفي، بل لابد من إضافة المعنى إليها. وبذلك تأخذ عين الفعل مكانتها في اللغة من حيث الثبات والأطراد.

مدخل

(كتاب الأفعال) رتب فيه الأفعال على حروف المعجم، وقد زاد فيه الأفعال الخماسية والسداسية، وكان متأثراً في منهجه بابن القوطية.

ويبدو أن موضوع النطق بعين المضارع لم يصل إلى صورة واضحة في التأليف القديمة. ولا عيب على القدامى في ذلك، حسبهم أنهم وضعوا الأصول، وأشاروا إلى بعض الضوابط العامة، وعلى المحدثين أن يعرفوا كيف يستفيدون من هذه الأصول.

ولمعرفة عين مضارع الثلاثي لابد من التعرض بالتفصيل لأبواب الفعل:

- أهي ستة أم أربعة؟
- وما المعيار أو المعايير التي يمكن معها ضبط عين المضارع؟
- وهل الصعوبة في ضبط عين المضارع عامة أو مقصورة على أبواب معينة؟
- وما أثر الدلالة في حركة العين؟
- وكيف يمكن حصر هذه الصعوبة، وتحديد المشكلة؟

كل ذلك من خلال الوقوف على آراء القدماء والمحدثين، ومناقشة كل نقطة من هذه النقاط بالتفصيل، ونبدأ أولاً بأبواب الفعل...

أبواب الفعل:

المقصود بأبواب الفعل: مجموعة الصيغ أو القوالب المعينة، التي يندرج تحت كل منها جمهرة لا حد لها من الأفعال. واحدها: باب،

لقد قامت حركة تدوين اللغة في القرن الأول والقرن الثاني لتبصرة على جمع لغة البدو بما فيها من لهجات مختلفة، يتغير فيها معنى الفعل أحياناً بتغير كيفية النطق به من قبيلة إلى أخرى، بل إن الاختلاف في النطق تعدى عين الفعل المضارع إلى حرف المضارعة، فكان تارة مفتوحاً، وتارة مكسوراً.

وإلى جانب تعدد النيجات فإن طبيعة اللغة العربية لا تعين على معرفة النطق بالأفعال الثلاثية التي تعرف عادة بالسماع.

وقد حاول النحاة - وبخاصة نخاة البصرة - «أن يخضعوا اللغة العربية لصرامة القياس، وأن يضبطوا بالخصوص حركة عين الفعل المضارع، فاستعصت عليهم الأفعال الثلاثية لكثرتها واختلاف وجوهها، ولم يسعهم إلا أن يكتفوا بعموميات غامضة لا تحل المشكلة» (اللبني: 16).

وشغل الفعل بال اللغويين، وغذى ليوين من الدراسات والتأليف، النحوية الصرفية من ناحية، ومعاجم الأفعال من ناحية أخرى. أما اللون الأول فيمثل عن جدارة «سيبويه» الذي خص الفعل بأبواب كثيرة من الكتاب، فاهتم بالأفعال ومشتقاتها، ولكنه لم يتفرغ للبحث في حالات المضارع وكيفية النطق به. وأما اللون الثاني فيمثل كتاب «ابن القوطية» في الأفعال الثلاثية والرباعية، وقد سماه «كتاب الأفعال»، لكنه لا يصلح لضبط كيفية النطق بالمضارع. و«ابن القطاع» تأليف يحمل نفس الاسم

في المضارع. ويعتمد علم الصرف اعتادا كبيرا على هذه الأبواب في تفسير كثير من التغييرات الصوتية التي لا يمكن فهمها إلا بواسطة تلك الأبواب، مثل: الأعلان والإبدال والإدغام والقلب المكاني، ونقل الحركة، وغيرها من التغييرات الصوتية الأخرى الكثيرة... فمشاركة الأبواب الستة هي المشاركة الشائعة في البناء الصرفي.

أبواب الفعل لدى القدماء :

يرى بسيويه أن أبواب الفعل الأساسية أربعة،

هي :

فَعَلٌ يَفْعَلُ
وَفَعِلٌ يَفْعِلُ
وَفَعِلٌ يَفْعِلُ
وَفَعِلٌ يَفْعِلُ

وهذه الثلاثة للمتعدى واللازم.

يقول سيويه (2 : 226 - 227) : «واعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية، على فَعَلٌ يَفْعَلُ، وَفَعِلٌ يَفْعِلُ، وَفَعِلٌ يَفْعِلُ. وذلك نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ، وَلَقِمَ يَلْقِمُ. وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك، وذلك نحو : جَلَسَ يَجْلِسُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ. ولما لا يتعداك ضَرَبَ رابع لا يشركه فيه ما يتعداك، وذلك : فَعَلٌ يَفْعَلُ، نحو كَرَّمَ يَكْرُمُ. وليس في الكلام فعلته متعديا. فضرُوب الأفعال أربعة، يتجمع في ثلاثة ما يتعداك ومالا يتعداك، ويبين بالرابع مالا يتعدى وهو : فَعَلٌ يَفْعَلُ».

أما (نَعَلٌ يَنْعَلُ) فقد ورد في عدّة كلمات، نحو : حسب يحسب ويُسِّب ويُسِّب ويس يس ويس ونعم ينعم. وهذا البناء جاء بالكسر في المضارع كما كسر في الماضي مشابهة لباب (فَعَلٌ يَفْعَلُ)، حيث نزموا الضمة فيه في الماضي والمضارع. وفتح عين المضارع مع (فَعِلٌ يَفْعِلُ) أقيس من كسرهما عند سيويه. وفي ذلك يقول (2 : 227) :

ويعني : الوحدة الصغية التي تنتمي إليها الأفعال ذات الضبط المعين، فإذا قيل - مثلا - إن «كتب» من الباب الأول، فمعناه أن ماضيه (فَعَلٌ) ومضارعه يَفْعَلُ. وإذا قيل : إن «عَلِمَ» من الباب الرابع، فمعناه أن ماضيه (فَعِلٌ) بكسر العين، ومضارعه (يَفْعَلُ) بفتحها... فهذه الصيغ (فَعَلٌ يَفْعَلُ وفَعِلٌ يَفْعِلُ...) تسمى أبواب الفعل. وأحيانا يطلق عليها «أبواب الصرف»، وأحيانا «أمثلة الصرف»، والمعجم تسمى كل صيغة أو كل باب باسم فعل معين، فيقال - مثلا - هذا الفعل من باب (نصر) أي : فَعَلٌ يَفْعَلُ. وهذا الفعل من باب (فرج) أي : فَعِلٌ يَفْعِلُ، وهكذا... ويحتاج المعجم إلى الصرف عند شرح معنى الكلمة، مستخدما الرموز الحركية (فَعِلٌ) لبيان باب الفعل وضبط عين المضارع.

وأبواب الفعل - كما نعرفها اليوم - ستة، هي كما جاءت في كتاب «نزهة الطرف في علم الصرف» لنميداني :

- 1 - فَعَلٌ يَفْعَلُ، كنصر ينصر وقعد يتعد
- 2 - فَعَلٌ يَفْعَلُ، كضرب يضرب وجلس يجلس
- 3 - فَعَلٌ يَفْعَلُ، كفتح يفتح وذهب يذهب
- 4 - فَعَلٌ يَفْعَلُ، كفرج يفرج وعلم يعلم
- 5 - فَعَلٌ يَفْعَلُ، كشرف يشرف وعظم يعظم
- 6 - فَعِلٌ يَفْعِلُ، كورث يرث وولي يلي.

ويلاحظ أن الأبواب الثلاثة الأولى عين الماضي فيها مفتوحة أبدا، أما عين المضارع فقابلية للتغير من ضم إلى كسر إلى فتح. كما يلاحظ أن البابين : الرابع والسادس عين الماضي فيهما مكسورة، وعين المضارع مفتوحة أو مكسورة. أما الباب الخامس فالعين فيه مضمومة في كل من الماضي والمضارع.

وهذا التنوع الحركي في تلك الأبواب يقوم أساسا على الصوتات الثلاثة (ف ع ل) وحركة العين

«وقد بنوا فِعِل على يَفْعِل في أحرف، كما قالوا
فَعَل يَفْعَل، فلزموا الضمة. فكذلك فعلوا بالكسرة
فشبه به، وذلك : حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَسَّ يَسُّ وَيَسَّ
يَسُّ وَتَعِمَّ يَتَعِمُّ. سمعنا من العرب من يقول :

وهل يَتَعِمَّن من كان في العصر الخالي (1)

وقال :

واعوجَّ غصنك من لحو ومن قدم

لا يَتَعِمُّ الغصنُ حتى يَتَعِمَّ الورق (2)

وقال الفرزدق :

وكؤمٍ تَتَعِمُّ الأضياف عينا

وتُصَبِّح في مباركها ثقالا (3)

والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو «أقبر» أي فتح
عين المضارع، فتكون من باب فِعِل يَفْعَل.

وأما (فَعَل يَفْعَل) فهو خاص بما كانت لامه
أو عينه أحد أحرف الحلق الستة، نحو : قرأ يقرأ،
وجبه يجه، وقلع يقلع، وذبح يذبح، وفرغ يفرغ،
وسلخ يسلخ.

وهناك أبواب أخرى شاذة، هي : فِعِل يَفْعَل،
نحو : فضيل يفضل، وميت تموت. وذكر ابن سيده
(14 : 126) أنه جاء حرف آخر، وهو : حضير
يحضر، ويظن أن أبا زيد ذكره أيضا، وأنشد قول
جرير :

ما من جفانا إذا حاجاتنا حَضِيرَتْ

كمن لنا عنده التكرم واللطف

وفَعَل يَفْعَل، «قال بعض العرب : كُذِّت تكاد» يقول
سيبويه (2 : 227) : «وهو شاذ من بابه، كما أن
فضيل يفضل شاذ من بابه».

ويفهم من تمثيل سيبويه أن الكسر يسبق الضم
في بابي (فَعَل) ، فقد حرص على التمثيل «بفَعَل يَفْعَل»
قبل «فَعَل يَفْعَل» ؛ سواء اللازم والمتعدي منهما. وهذا
بعكس ما هو شائع من أن الضم يسبق الكسر ؛ مما
يعني أن الترتيب الوارد في بعض كتب الصرف يجعل
الباب الأول مضموم العين في المضارع، والثاني
مكسور العين في المضارع — فيه نظر.

ومن يتتبع ما قاله النحويون والمغربيون بعد
سيبويه يلحظ أنهم ساروا على مذهب سيبويه ؛ من
حيث أبواب الفعل، ومن حيث الأمثلة، ومن حيث
التعدي واللزوم، مع اختلاف في المنهج وطريقة
العرض. فالزنجشري — مثلا — يقول عن الفعل
الثلاثي (ص 277) : «للمجرد منه ثلاثة أبنية : فَعَل
وفِعِل وفَعَل. فكل واحد من الأولين على وجهين،
متعد وغير متعد، ومضارعه على بناءين، مضارع فَعَل
على يَفْعَل ويفْعَل ومضارع فِعِل على يَفْعَل ويفْعَل،
والثالث [يقصد فَعَل] على وجه واحد غير متعد،
ومضارعه على بناء واحد، وهو يَفْعَل. فمثال فَعَل :
ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد.
ومثال فِعِل يَفْعَل : شربه يشربه وفرح يفرح وومقه
يمقه ووثق يثق. ومثال فَعَل : كرم يكرم. وأما فَعَل
يفْعَل فليس بأصل، ومن ثم لم يجيء إلا مشروطا فيه
أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق : الهمة
والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلا ماشد ؛ من
نحو : أبي يأبى وركن يركن. وأما فِعِل يَفْعَل، نحو :
فضيل يفضل وميت تموت فمن تداخل اللغتين،
وكذلك فَعَل يَفْعَل، نحو : كذت تكاد». فالزنجشري
يرى أن (فَعَل يَفْعَل) ليس بأصل، أي إنه ليس من
الأبواب الأربعة الرئيسية ؛ لأنه جاء مشروطا بكون
عينه أو لامه حرف حلق. كما أنه لم يفرد بابا لفِعِل
يفْعَل، وإنما مثل له مع (فِعِل يَفْعَل) ليدل بذلك على
شذوذ الكسر في المضارع. ويلاحظ أن الزنجشري
يقدم (فَعَل يَفْعَل) على (فَعَل يَفْعَل) في التمثيل بالمتعدي

أبى يَأبَى، ولزوم الصيغة في فَعْل يَفْعَل... كل ذلك من الأمور المشتركة بين القدماء.

ومن مجمل ما تقدم يتبين :

1 — أن هناك أبوابا أربعة أصلية، هي :

فَعْلٌ يَفْعَلُ
فَعْلٌ يَفْعَلُ
فَعْلٌ يَفْعَلُ
فَعْلٌ يَفْعَلُ

2 — يضاف إليها بابان فرعيان، هما :

فَعْلٌ يَفْعَلُ
فَعْلٌ يَفْعَلُ

وسنحاول في الصفحات التالية أن تناقش كل باب من هذه الأبواب الستة، وذلك من حيث الصيغة ومن حيث الدلالة؛ لنرى في النهاية : إلى أي مدى يمكن ضبط عين الفعل المضارع من الثلاثي ؟

أولا : أبواب الفعل من حيث الصيغة :

(1) باب «فَعْلٌ يَفْعَلُ» :

«فَعْلٌ» أكثر الأفعال عددا؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالبا على العمل والحركة... لذلك فهو أكثر تصرفا؛ إذ يعطي ثلاث صيغ في المضارع «البكوش : 87 -- 88) هي : فَعْلٌ يَفْعَلُ، وفَعْلٌ يَفْعَلُ، وفَعْلٌ يَفْعَلُ.

وإذا نظرنا إلى أفعال هذا الباب نجد أنها مقيدة بسبب صوتي متصل بطبيعة الحروف المكونة للفعل، وهي كون عين الفعل أو لامه حرفا من أحرف الخلق، والحروف الخلقية تعني بها : الحمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء. وقد تنبّه النحاة لهذا منذ القدم، يقول سيبويه (2 : 252) : «هذا باب ما يكون (يفعل) من (فعل) فيه مفتوحا، وذلك إذا كانت

واللازم لكل من البابين (ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد) وفي ذلك إشارة إلى أن الكسر مقدّم على الضم.

وابن الحاجب تلميذ الزمخشري يقول عن الماضي (الرضى 1 : 67) : «لثلاثي المجرد ثلاثة أبنية : فَعْلٌ، وفِعْلٌ، وفَعْلٌ، نحو : ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه وورقه وفرح وورث وكرم».

ويعلّق الرضى على هذا النص قائلا : «ذكر لفعل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما : من باب فَعْلٌ يَفْعَلُ، والثاني : من باب فَعْلٌ يَفْعَلُ. ولم يذكر من باب فَعْلٌ يَفْعَلُ — بفتحهما — لأنه فرعيان... ومثالين لللازم منهما. وذكر أيضا لفعل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما : من باب فَعْلٌ يَفْعَلُ كشرّب، والثاني : من باب فَعْلٌ يَفْعَلُ كوميّ، ومثالين لللازم منهما. وذكر لفعل مثلا واحدا؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازما».

وعن المضارع يقول ابن الحاجب : «المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي فإن كان مجردا على (فعل) كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف. وشذّ أبى يَأبَى. وأما قلّي يقلى فعامرية، وركن يركن من التداخل... .. وإن كان على (فعل) فتحت عينه أو كسرت إن كان مثالا. وطىء تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى. وأما فضيل يفضّل ونعيم ينعم فمن التداخل. وإن كان على (فعل) ضمت عينه» (الرضى 1 : 114، 134، 137).

فتقديم الكسر على الضم في بابي فَعْلٌ يَفْعَلُ وفَعْلٌ يَفْعَلُ، واشتراط العنصر الصوتي في فَعْلٌ يَفْعَلُ؛ لكونه فرعاً عنهما، وكسر عين المضارع من فَعْلٌ يَفْعَلُ في المثال الواوي، والتداخل بين اللغات في مثل : ركن يركن وفضيل يفضّل ونعيم ينعم، والشذوذ في مثل :

الهمزة أو الهاء أو العين أو الخاء أو الغين أو الحاء لاما
أو عينا...»

وقد حاول سيبويه تعليل هذه الظاهرة صوتيا
فقال (2 : 252) : «وإنما فتحو هذه الحروف لأنها
سفلت في الخلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها
بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من
الحرف الذي في حيزها، وهو الألف، وإنما الحركات
من الألف والواو والياء».

وبالرغم من أن سيبويه يخلط بين الهمزة
والألف فإنه يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين
جرس الفتحة ومخرج حروف الخلق، فنطق حروف
الخلق يصحبه انفتاح في الفم يسيل عملية انقباض
الخلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي
الفتحة ومن هذه الصفة أخذت اسمها.

يقول الطيب البكوش (ص 90) : «وإذا ما
اعتبرنا أهمية الحروف الخلقية ؛ إذ تمثل تقريبا ربع
الحروف العربية، فإنه من الطبيعي أن نجد ربع الأفعال
العربية متضمنة لحرف خلقي» وهو يقصد هنا
الأفعال الصحيحة.

وقد وضع النحاة العرب شروطا نجحى هذا
الباب مما عنيه أو لامة حرف خلق، هي :

أ - ألا يكون الفعل مضاعفا ؛ لأن المضاعف
قياس مزارعه كسر لازمه، وضم معداه، نحو : صحَّ
يُصحِّح، ودَعَّه يَدْعُهُ، كما سيأتي.

ب - ألا يكون مثالا خلقي العين، نحو : وعد
يعد ؛ فإن كان خلقي اللام فتح مزارعه، نحو : وقع
يَقَع، ووضع يَضَع.

ج - ألا يكون أجوف يائيا، أو واويا، نحو :
جاء يجيء، وباع يبيع، وزاغ يزيغ، ونحو : ساء
يسوء، وفاح يفوح.

د - ألا يكون ناقصا واويا، كدعا يدعو، ولها

يلهو، وسها يسهو. فإذا كان ناقصا يائيا عيه حرف
خلق فتح مزارعه، نحو : سعى يسعى، ونهى ينهى.
ه - ألا يشتر بضم أو كسر، نحو : أخذ
يأخذ، وقعد يقعد، ودخل يدخل، وصرخ يصرخ.
وفتح يفتح، وظلع يظلع، وبلغ يبلغ، ونحو : رجع
يرجع، ونزع ينزع، ونهى ينهى.

ويفهم من هذه الشروط أمران : أحدهما : أن
وجود حرف الخلق شرط للفتح، ولأبوجد الفتح
بدونه ؛ لأنه سبب صوتي للفتح كما تقدم. ثانيهما :
ليس كل فعل عنيه أو لامة حرف من أحرف الخلق
يجيء على هذا البناء ؛ فقد جاءت أفعال على أصلها
(4)، نحو : برأ يبرؤ، وهنأ يهنيء، كما جاءت أفعال
لم تكن عنيها ولا لامها من حروف الخلق على هذا
البناء، نحو : أبقى يابقى، وجبى يجبى، وقلى يقلى.
وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو ركن يركن (ابن
سيده 14 : 126) بفتحهما، كما جاء في الصحاح.

وقد قال سيبويه (2 : 254) عن «أبى يائى»
بأنهم شبهوه بـ «قرأ يقرأ» ففتحوا عينا همزة الفاء،
كما فتحوا عين «يقرأ» همزة اللام. «وأما جبى يجبى
وقلى يقلى فغير معروفين إلا من وجه ضعيف.
وحكى في القاموس : قَطَط يَقْطُط. وحمله اللغويون
على الجمع بين لغتين، وهو ما يسمى بتداخل اللغات
أو تركيب اللغات كما يسميه ابن جنى (1 : 376)،
بأن نأخذ ماضي لغة ومضارع أخرى ونركب بينهما
ثالثة، «كركب المكان يركب بضمينها، وركب
يركب بكسر الماضي وفتح المضارع على القياس في
اللغتين، ويتولد بينهما لغتان : ركب المكان يركب
بضم الماضي وفتح الآتى، وركب يركب بكسر
الماضي وضم الآتى»... (بحرق : 49).

ولم يفتحوا خلقي الفاء كأمر وهرب...
وخطب وغرب وعرف ؛ لسكون فاء الكلمة في
المضارع، فلا يكون ثقيلا (بحرق : 52) مع ضم

العين أو كسرهما (5).

(2)، (3) باب «فَعَلَ يَفْعَلُ»، وباب «فَعَلَ يَفْعُلُ» :

اتفق النحاة على لزوم ضم عين مضارع «فَعَلَ» في نحو : قال يقول (الأجوف الواوي) ودعا يدعو (الناقص الواوي) وكسرهما في نحو : باع يبيع (الأجوف اليائي) ورعى يرمى (الناقص اليائي) وذلك «الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، وكذا في ضم عين المضاعف المتعدى ؛ لأنه قد يتصل به ضمير النصب في نحو : مده يمدّه، فلو كسروا عينه لزم الانتقال من كسرة إلى ضمة، وهو ثقل. وكسروا عين اللازم منه نحو : جنّ يجنّ، وفرّ يفرّ للفرق بينه وبين معداه. وكسروا عين ما فاؤه واو، كوعد يعد، طلبا للخفة» (بحرق : 52).

وفيما عدا الأجوف الواوي والناقص الواوي والأجوف اليائي والناقص اليائي، والمثال الواوي والمضاعف على الوجه الذي تقدّم (6) — وقف العلماء حائرين إزاء هذين البابين ؛ نظرا لكثرة الأفعال الصحيحة الواردة منهما، ونظرا لعدم تقديهما بسبب صوتي كفَعَلَ يَفْعَلُ، ولأن الاستعمال كثيرا ما يسمح بالحركتين (الضمة والكسرة) في عين المضارع الواحد.

وذلك لأن الفعل الصحيح الذي على وزن (فَعَلَ) إن لم يكن عينه أو لامه حرفا من أحرف الحلق — لا يخلو إما أن يعرف مضارعه أو لا يعرف ؛ فإن عرف فلا كلام فيه، وإن لم يعرف فهنا اختلف اللغويون في النطق به، وأيما أفضل في الاستعمال : الضم أم الكسر ؟

أ — فقال بعضهم : «إذا عرف أن الماضي على وزن (فَعَلَ) يفتح العين، ولا يعرف : مضارع فالوجه أن تجعل (يفعل) بالكسر ؛ لأنه أكثر، والكسر أخف من الضمة. وكذا قال أبو

عمرو المطرز حاكيا عن الفراء : إذا أشكل عليك يَفْعُلُ أو يَفْعُلُ فثب على (يفعل) بالكسر ؛ فإنه الباب عندهم» (اللبلى : 32).

ب — وقال أبو عمر إسحق بن صالح الجرمي : «سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى يروي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت الضم والكسر في عامة هذا الباب، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين ؛ إما على الضم كتقولك يقتل ويخرج، وإما على الكسر فقط، نحو : يضرب ويغيبط» (اللبلى : 31).

ج — ونقل السيوطي في المزهرة (2 : 39) أن بعض كبار النحاة كالقراء وابن جنبي كانوا يفضلون الكسر إذا لم يلزم الضم، كدخل يدخل وقعد يقعد، أو الكسر، نحو : رجع يرجع...

ولعل ذلك يرجع إلى أنهم اعتبروا (يفعل) خاصا ب (فعل) ففضلوا الكسر للتمييز. على أن ابن جنبي يرى أن فعل يَفْعُلُ في المتعدى أقيس من فعل يَفْعُلُ، كما أن فعل يَفْعُلُ في اللازم أقيس من فعل يَفْعُلُ ؛ أي إنه يفضل الكسر في المتعدى، ويفضل الضم في اللازم. وفي ذلك يقول : «وأنا أرى أن (يفعل) فيما ماضيه فعل في غير المتعدى أقيس من (يفعل)، فضرَب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل [وكلاهما متعد] وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس [وكلاهما لازم] وذلك لأن (يفعل) إنما هي في الأصل لما لا يتعدى، نحو : كرم يكرم» (ابن جنبي 1 : 379).

د — وروى كثير من اللغويين عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : «طفت في غلبا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد

لذلك قياسا، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم
على ما يستحسن ويستخف، لأعلى غير ذلك»
(السيوطي 1 : 207 — 208).

د — وعن ابن درستويه في شرح الفصح قوله :
«كل ما كان ماضيه على (فعلت) بفتح العين،
ولم يكن ثانياً ولا ثالثاً من حروف اللين ولا
الخلق فإنه يجوز في مستقبله. (يفعل) بضم
العين، و(يفعل) بكسرهما، كضرب يضرب
وشكر يشكر. وليس أحدهما أولى به من
الآخر، ولأفيه عند العرب إلا الاستحسان
والاستخفاف». (السيوطي 1 : 207).

و — ويرى ابن سيده في التخصيص أن هذين البابين
كثيراً ما يتعاقبان؛ فبأي المضارع من (فعل)
المتوحد العين على (يفعل) و(يفعل). يقول :
«فأما (فعل) فمستقبله يجيء على (يفعل)
و(يفعل) ويكثران فيه، حتى قال بعض
التحويين [وهو أبو زيد كما ذكر الرضي 1 :
117] : إنه ليس أحدهما أولى من الآخر،
وأنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس
حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله. قال أبو
علي : هذان المثالان — يعني يفعل ويفعل —
جاريان على السواء في الغلبة والكثرة. وقال
أبو الحسن : «يفعل» أغلب عليه من «يفعل».
قال أبو علي : وذلك ظن، إنما توهم ذلك من
أجل الخفة، فحكم أن (يفعل) أكثر من
(يفعل) ولا سبيل إلى حصر ذلك؛ فيعلم
أيهما أكثر وأغلب، غير أننا كلما استقرنا باب
(فعل) الذي يعتق عليه المثالان : (يفعل)
و(يفعل) وجدنا الكسر فيه أفصح، وذلك
لنخفة، كقولنا : «خفق الفؤاد يخفق ويخفق،
وحجل الغراب يحجل ويحجل، وبرد الماء
يبرد ويبرد، وسط الجد يسط ويسطه
ويسطه» وأشبه ذلك مما قد نقصناه متقن

اللغة، كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وابن
السيكيت وأحمد بن يحيى. فهذا مذهب أبي
علي في (يفعل) و(يفعل)» (ابن سيده 14 :
123).

ومن مجمل هذه الآراء والأقوال نستنتج
مايلي :

أن مضارع (فعل) الصحيح، غير حلقى العين
أو اللام، إن كثر استعماله على (يفعل) أو (يفعل)
وشهر، لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك، نحو :
ضرب يضرب وقتل يقتل. فإن لم يكن مشهوراً جاز
فيه الوجهان، وإن كان الأفصح الكسر.

ويرى الطيب البكوش (ص 91) بناء على
الدراسة الاحصائية لبعض المعاجم — أن الضم يفوق
الكسر؛ فقد ورد من (فعل يفعل) بالضم (802)
فعلان وثمانمائة، في حين ورد من (فعل يفعل) بالكسر
(516) ستة عشر فعلاً وخمسمائة. والاستعمال
القرآني يدعم ذلك — كما يقول — فقد بلغ عدد
الأفعال المستعملة في القرآن بالضم (102) فعلين
ومائة، في حين بلغ عدد الأفعال المستعملة فيه بالكسر
(88) ثمانية وثمانين فعلاً. ثم يقول : «ولا شك أن
المتعدي من هذه الأفعال يفوق اللازم وهو ما يجعلنا
نشك في قيمة رأي ابن جني في هذه المسألة».

وقد سبقت الإشارة إلى رأي ابن
جني (1 : 379)، وأنه كان يفضل الكسر إذا لم يلزم
الضم، وأن (فعل يفعل) في اللازم عنده أقيس من
(فعل يفعل). و(فعل يفعل) في المتعدي أقيس من
(فعل يفعل). فهو يفضل الضم في اللازم والكسر في
المتعدي.

وليس في كلام ابن جني ما يدل على تفوق
الكسر على الضم؛ لأن المسألة تحتاج إلى
إحصاء (7)، ولا سبيل إلى حصر ذلك؛ فيعلم أيهما

أكثر وأغلب كما يقول أبو علي (ابن سيدة 14 : 123).

(4) باب «فَعْلٌ يَفْعُلُ» :

تتضمن الفعلية معنى الحركة، والمجئود الجسمي أو العقلي ؛ فدلالة الفعل على الحركة أساس لقيام حدث ما، أو وجود حدث ما. ولذلك كانت الحركة عنصرا من عناصر بناء الفعل، وتنوع دلالاته تبعاً لتنوع حركته، وعليها يقوم التحول الداخلي في الصيغة الفعلية ؛ فكلما تغيرت الحركة تغيرت الصيغة، وتغير معناها معنى الفعل.

ولما كان (فَعْلٌ) ليس فعلا بالمعنى التام للكلمة، وإنما جاء في كلامهم للنبيثة التي يكون عليها الفاعل، لالشيء يفعله قصدا لغيره، نحو : حَسُنَ بِحَسْنٍ، وَقُبِحَ بِقُبُوحٍ، وَكُرِمَ بِكُرْمٍ، وَأُدبَ بِأَدَبٍ، وَضُؤِلَ بِضُؤُولٍ، وَبَطُؤِرَ بِبَطُؤِيرٍ، فهو حَسَنٌ وَقَبِيحٌ وَكَرِيمٌ وَأَدِيبٌ وَضُئِيلٌ وَبَطِيءٌ — لزمّت عينه حركة واحدة في الماضي والمضارع.

يقول ابن جنّي (1 : 376) : «وأما موافقة حركة عينه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه ؛ ألا تراه غير متعدّ ألبتة، وأكثر باب (فَعْلٌ وَفِعْلٌ) متعدّ. فلما جاء هذا مخالفا لهما — وهما أقوى وأكثر منه — خولف بينهما وبينه، فوفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركة عينيهما».

«فَعْلٌ» بين اللزوم والتعدي :

وأفعال هذا الباب لازمة، وقد اعترض ابن الحاجب على القائلين بأن (فَعْلٌ) جاء متعديا في حالتي التضمين والتحويل :

أ — اعترض على التضمين عند من قال : رُحِبْتُمْ الدار، أي وسعتكم، على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، حين قال : إن هذيلاً تجعل الكلمة

التي على وزن (فَعْلٌ) متعدية إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها، كقول علي بن أبي طالب : «إن بشرا قد طلع العين، أي بلغ، فضمنه معنى البلوغ» (الاشموني 3 : 785).

لكن ابن الحاجب يجعله شاذاً، ويقول : «وشذ رُحِبْتِك الدار : أي : رحبت بك» فكثر استعماله، فحذفوا الباء اختصاراً، فهو في الحقيقة غير متعدّ ؛ فإنك لو قلت : شُرُفْتُ بكذا : لا يكون متعديا، فشذوذ من جهة استعماله على صورة المتعدي. قال الخليل، قال نصر بن سيار : أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني» أي : أوسعكم، فعداها، وهي شاذة. (الرضي 1 : 75).

ب — كما اعترض ابن الحاجب على فكرة التحويل عند سيويه والكسائي وجمهور النحاة في باب «سُدْتُهُ» وقال : «إن سُدْتُهُ ليس من باب (فَعْلٌ) في الأصل ؛ لأنه لم يجيء في الصحيح (فَعْلٌ) متعديا في الأصل. ولا هو منقول إلى هذا الباب على رأي من قال : إن أصل سُدْتُهُ : سَوَدْتُهُ، بفتح العين، على وزن : فَعَلْتُهُ، وإن أصل بَعَيْتُهُ : بَيَّعْتُهُ، بفتح العين، على وزن فَعَلْتُهُ ؛ لأنه لما علم أن العين منهما تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاء، فلا يتميز الواوي عن اليائي حوّلوا الواوي إلى (فَعْلٌ) بضم العين ؛ أي سَوَدْتُهُ إلى سَوَدْتُهُ، واليائي إلى (فِعْلٌ) بكسر العين ؛ أي بَيَّعْتُهُ إلى بَيَّعْتُهُ. ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، فصارا إلى : سَوَدْتُهُ وبَيَّعْتُهُ، ثم حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين، فصارا إلى : سُدْتُهُ وبَعَيْتُهُ (الرضي 1 : 78 — 79).

وقد رفض ابن الحاجب أن يكون الضم

وحركة الواو في (خَوْف) فالدلالة هنا دلالة بنية،
لدلالة حرف.

ونحو : طال زيد، إن أردت به ضد قصر،
فإنه لا يكون إلا بالضم. «وأصله (طَوَّل) على وزن
قَصَّر، فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.
وتقول في المضارع : يطول، والأصل : يَطْوُل على
وزن يقتل، فنقل ضمة الواو إلى الطاء، فتسكن
الواو، وقبلها ضمة، فثبت. وأعلوا المستقبل كما أعلوا
الماضي ليجري الفعل على وتيرة واحدة» (اللبي :
53).

و(طال) هذه التي بمعنى (قَصَّر) لاتعدى، كما
أن قَصَّر كذلك، فلا يجوز أن تقول : طَلَّته، كما
لانتقول : قَصَّرته، وذلك لأن وزن (فَعَّل) لا يكون إلا
لازما. يقول سيبويه (2 : 359) : «ولا يكون طَلَّته
كما لا يكون فَعَّلته في شيء».

«وأما قولهم : طاولني فطَلَّته، فمعناه : كنت
أطول منه، من الطول والطَوَّل جميعا، الذي هو
الفضل، فهو فَعَّلْت بفتح العين، محولة من فَعَّلْت إلى
فَعَّلْت، مثل : قَلْت حَوَلْت طَوَّلْت بفتح
الواو إلى طَوَّلْت بضم الواو، وأسقطوا فتحة الطاء،
ونقلوا إليها ضمة الواو ... ثم سقطت [الواو]
لسكونها وسكون ما بعدها، وبقيت الضمة في الطاء
تدل عليها» (اللبي : 54) قال الشاعر :

إن الفرزدق صخرة عادية

طالت، فليس تناها الأوعالا (8)

يريد : طالت الأوعالا، فنصب به الأوعالا.

وتصح الواو ولا تحذف في نحو : وَسَمَّ
يُوسِمُ، وَوَضُوَّ يُوَضُّو، وَوَجَهَ يُوَجِّه، وَوَحَمَّ يُوَحِّمُ؛
وَوَقَّحَ يُوَقِّحُ ؛ لأن مضارع (فَعَّل) بالضم لا يجيء إلا
على طريقة واحدة، وهي يفعل، ولا يتغير عن وزنه ؛
لئلا يختلف الباب، أعني : أن يتغير أحد الفعلين ولا

والكسر فيهما للنقل من العين إلى الفاء لسببين :
مخالفة الأصل لفظا ومعني ؛ أما لفظا فظاهر، وأما
معنى فلاختلاف معاني الأبواب. وقال : «وأما باب
(سُدَّته) فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل،
وكذلك باب (بَعَّته). وراعوا في باب (خَفَّت) بيان
البنية». (الرضي 1 : 74) وهنا يرد ابن الحاجب على
من اعترض بأن الحركة لو كانت لبيان بنات الواو
لوجب الضم في «خَفَّت» لأنه من الخوف. وذلك
لأن الكسرة في (خَفَّت) إنما هي لبيان البنية، والدلالة
على البنية أهم من بيان بنات الواو والياء ؛ لتعلق
الأول بالمعني، والثاني باللفظ ؛ أي إن كسرة الفاء
في نحو «خَفَّت» وجهت للدلالة على حركة العين،
ولم يمكن الدلالة على ذلك — أي على حركة العين
— في نحو «قَلَّت وِبَعَّت» لأن أصلهما : قَوْل وِبِيح،
بفتح الفاء والعين، فالفتح فيهما لا يدل على حركة
العين، بخلاف خَفَّت وجهت ؛ فإن كسرة الفاء فيهما
تدل على كسرة العين.

«فَعَّل» بين الاعتلال والصحة :

ولم يجيء من (فَعَّل) أجوف يأتي إلا في كلمة
واحدة، وهي : «هَيَّو الرجل، أي صار ذا هيئة. ولم
تقلب الياء في الماضي ألفا، إذ لو قلبت لوجب إعمال
المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا، لأن
المضارع يتبع الماضي في الاعلال، فكنت تقول : هَاءَ
يَهْو. فيحصل الانتقال من الأخرى إلى الأنتقل»
(الرضي 1 : 76).

«ولو قلت في باب (زُدَّت) فَعَّلْت، لقلت :
زُدَّت تزود، كما أنك لو قلتها من (رَمِيَتْ) لكانت :
رَمُو يرمو، فتضم الزاي كما كسرت الخاء في (خَفَّت)
وتقول (تزود) كما تقول (مُوقِن) لأنها ساكنة قبلها
ضمة» (سيبويه 2 : 360)، يعني أن الضمة في
(زُدَّت) تدل على حركة العين ؛ لأن أصله (زَوَّد) على
وزن (فَعَّل) كما أن الكسرة في (خَفَّت) تدل على

يتغير الآخر.

«... نعم الثواب، وَحَسُنْتَ مَرْتَفَقًا» (الكهف : 31)
«قال بَصُرْتُ بما لم يَبْصُرُوا به...» (طه : 96)
«وضاقت عليهم الأرض بما رَحَبَتْ» (التوبة : 118)
«ضَعَفَ الطالب والمطلوب» (الحج : 73)
«ولكن بَعُدَتْ عليهم الشقة» (التوبة : 42)
«وما يَعُزُّبُ عن ربك من مثقال ذَرَّةٍ» (يونس : 61)

وذكر «بَحْرَقَ» في كتابه : «فتح الأقفال وحل الإشكال» (ص 11 — 13) نحو مائة مثال صحيحة في هذا الباب، منها : جَنَّبَ، وَصَلَّبَ، وَعَزَّبَ الشيء ؛ أي خفى وَقَشَّبَ الثوب، صار جديدا أبيض. وَأَزَّبَ الطين، وَنَجَّبَ الرجل، وَبَحَّتْ الشيء ؛ أي خلص، وَصَلَّتْ جبينه، فهو صلت الجبين ؛ أي واضحه، وَقَرَّتْ الماء ؛ أي عذب، فهو قرات، وَكَمَّتْ الفرس، فهو كमित ؛ أي أحمر يميل إلى السواد، وَجَبَّتْ الشيء، فهو خبيث، وَبَهَجَ فهو بهيج ؛ أي حسن، وَسَمَّجَ سماجة ؛ أي قبيح، وَصَبَّحَ وجهه، فهو ص ص ح ؛ أي حسن، وَصَرَّحَ الشيء صراحة، فهو صريح، وَفَسَّحَ المكان ؛ أي وسع، فهو فسح، وَفَصَّحَ الرجل، فهو فصيح، وَجَعَّدَ الشعر، وَجَنَّدَ الرجل، وَنَجَّدَ فهو نجد ؛ أي شجاع، وَجَدَّرَ بالأمر، فهو جدير به، وَخَطَّرَ قدره ؛ أي ارتفع، وَكَبَّرَ ؛ أي عظم، فهو كبير وكبار، وكذا صَغَّرَ فهو صغير، وَنَزَّرَ الشيء نزرا ؛ أي قل، فهو نزر، وَكَثَّرَ الشيء كثرة وكثرا، فهو كثير، وَبَوَّسَ بأسا، فهو بيس ؛ أي : شديد شجاع، وَنَفَسَ فهو نفيس ؛ أي مرغوب فيه، وَفَحَّشَ فَحُشًا فهو فاحش، وَرَخَّصَ السعر رُخْصًا فهو رخيص، ضد غلا، وَرَخَّصَ الشيء رخصة فهو رخص ؛ أي ناعم، وَخَفَّضَ عيشه خفضا فهو خفض، وَضَنَّكَ الشيء فهو ضنك، وَوَشَّكَ الأمر : قَرَّبَ، وَبَسَّلَ بسالة فهو باسل ؛ أي شجاع، وَطَفَّلَ فهو طفل ؛ أي رخص ناعم، وَخَلَّمَ جِلْمًا، وَفَحَّمَ الشعر فهو فاحم، وَقَدَّمَ الشيء قَدَمًا، وَخَصَّنَ فهو حصين : امتنع، والمرأة : عفت، فهي

وكذلك لم يجيء من (فَعَلَ) الناقص اليائي إلا : بَيَّو الرجل يَبْهُو ؛ بمعنى : بَهِيَ يَبْهِي، أي صار بييا، وَنَهَّو الرجل ؛ أي صار ذا نبهة ؛ لأنه من «التبئية» أي العقل. (الرضى 1 : 76).

وقد يجيء (فَعَلَ) على قلة في باب التعجب من الناقص اليائي، ولا يتصرف كينغم وبنس، فلا يكون له مضارع، وذلك نحو : قَضَو الرجل، أي : مآقضا، وَرَمَوَت اليد، أي : مارماها.

ومن الناقص : سَرَو يسرو ؛ بمعنى : كان صاحب مروءة وسخاء.

ولم يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا ؛ لثقل الضمة والتضعيف.

«وحكى يونسى : لَبَيْتَ ثَلَبَ، وَلَبَيْتَ ثَلَبَ أكثر» (الرضى 1 : 77)، ونقل السيوطي في المزهرة (2 : 37) : «شَرَزَتْ تُشَّرُ، وَخَبَيْتَ، وَخَفَفْتَ، وَذَمَّمْتَ تَدَمُّ دَمَامَةً».

ومنه قول امرئ القيس :

فقلت اقتلوا عنكم بمزاجها

وَحُبَّ بها مقتولة حين تقتل (9)

هذا، وقد ذكر بعض الباحثين (10)، أن هذا الباب (فَعَلَ يَفْعُل) لم يرد منه في القرآن الكريم سوى فعلين، هما : كَبَّرَ يَكْبُرُ، وَبَصَّرَ يَبْصُرُ. والحق أن القرآن الكريم ورد فيه (فَعَلَ يَفْعُل) في كثير من الآيات، وعلى سبيل المثال قوله تعالى :

«... وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا» (النساء : 69)

«وإن كان كَبِيرَ عَلَيْكَ إعراضهم» (الأنعام : 35)

«فمن ثَقَلَتْ موازينه فأُولَئِكَ هم المفلحون»

(المؤمنون : 102)

(رَكِبَ، شَرِبَ) أو العواطف (غَضِبَ، فَرِحَ، حَزِنَ) وكثيرا ما يكون موقف الفاعل فيها سلبيا، يتلقى الفعل بدون إرادة (كَبِعَ، خَسِرَ، رَيْحَ، مَرَضَ) (الكوش : 97) فالتمييز في هذا الباب يحصل إذن بفضل المعنى، كما رأينا في باب (فَعَلَّ).

«فَعَلَّ» بين اللزوم والتعدي :

وأفعال هذا الباب تأتي لازمة ومتعدية. ومن أمثلة اللزوم علاوة على ماتقدم : بَرِثَتْ ذِمَّتَهُ تَبْرَأُ، وَحَطِيءٌ يَخْطَأُ، وَطِفِثُ النَّارِ تَطْفَأُ، وَظَمِيءٌ يَظْمَأُ، وَتَعَبٌ يَتَعَبُ، وَرَهَبٌ يَرْهَبُ، وَرَغَبٌ يَرْغَبُ، وَسَعَبٌ يَسْعَبُ، وَطَرِبٌ يَطْرِبُ، وَعَجَبٌ يَعْجَبُ، وَلَجِبٌ الْقَوْمُ : ارتفعت أصواتهم، وَلَزِبَ بِهِ : أي لصق، وَنَشِبَ فِيهِ، وَشِمَتْ بِهِ، وَحَنِثَ فِي يَمِينِهِ، وَدَمِثَ الْمَكَانَ : سهل، وَأَرَجَ الطَّيْبُ : تَوَهَّجَ، وَحَرَجَ : أَيْثَمَ، وَصَدْرُهُ : ضَاقَ، وَنَضِجَ اللَّحْمُ نُضْجًا، وَالثَّمَرَةُ : أَدْرَكَتْ، وَجَهَدَ عَيْشَهُ جُهْدًا : نَكِدَ وَضَاقَ، وَسَعِدَ سَعَادَةً، فَهُوَ سَعِيدٌ، وَصَعِدَ فِي السَّلْمِ صُعُودًا. وَلَمْ يَسْمَعْ صَعِدَ فِي الْجَبَلِ، بَلْ صَعَدَ فِيهِ تَصْعِيدًا، وَعَبِدَ إِلَيْهِ عِبَادًا، وَسَهَدَ سُهْدًا وَسَهَادًا، وَحَصِرَ صَدْرُهُ : ضَاقَ، وَلِسَانُهُ : عَجِيَ، فَلَمْ يَنْطِقْ، وَسَجَرَ مِنْهُ وَبِهِ، وَسَكَّرَ سُكْرًا، وَسَهَّرَ سَهْرًا، وَشَكَّرَتِ النَّاقَةُ فَنِي شُكْرًا ؛ أَي امْتَلَأَتْ ضَرْعَهَا، وَظَفِرَ بِهِ : أَدْرَكَهُ...

ومن أمثلة المتعدي : صَجِبَ، وَحَمِدَ، وَزَرَدَ النَّقْمَةَ ؛ أَي بَلَعَهَا، وَشَهَدَ، وَلَيْسَ وَحَفِظَ، وَوَسِعَ، وَغَنِمَ، وَضَمِنَ، وَبَيَّنَّ، وَفَقِهَ فَقِيهَا فَهُوَ فَقِيهٌ، وَكَرِهَ كَرَاهَةً...

ولزوم (فَعَلَّ) المكسور أكثر من تعديه ؛ ولذا غلب وضعه للعلل والأحزان وأضدادها وللنعوت اللازمة، وللأعراض والألوان والعيوب والحلي وكبر الأعضاء، نحو : حَرِبَ جَرِيًّا، وَعَطِبَ عَطْبًا، وَعَرَجَ عَرَجًا فَهُوَ أَعْرَجٌ ؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ خِلْقَةً. وَخَفِرَتْ

حَصَانٌ، وَرَفَّةٌ عَيْشُهُ رِفَاهَةٌ وَرِفَاهِيَّةٌ، وَهِيَ الْخُصْبُ وَالسَّعَةُ، وَفَرَّةٌ فَرَاهَةٌ وَفَرَاهِيَّةٌ فَهُوَ فَرَاهٌ ؛ أَي حَادِقٌ، وَثَبَّةٌ نَبَاهَةٌ، فَهُوَ نَابَهُ وَنَبِيهٌ... إِلَى آخِرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا «بِحَرْقٍ». وَنَخْلَصُ مِنْ هَذَا إِلَى :

أ — أَنْ (فَعَلَّ) لَمْ يَرِدْ يَأْتِي الْعَيْنَ، وَلَا يَأْتِي اللَّامَ، وَلَا مِضَاعِفًا إِلَّا قَلِيلًا فِي حِينٍ أَنْ غَيْرِهِ مِنْ اثْنَلَاثِي قَدْ تَكُونُ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ يَاءٌ، كِبَاعٍ وَرَمَى وَهَابٌ وَقَوِيٌّ.

ب — وَأَنْ هَذَا الْفِعْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْفِعْلِيَّةِ فِيهِ نَاقِصٌ ؛ لِعَدَمِ تَنَوُّعِ حَرَكَتِهِ، كَمَا أَسْلَفْنَا.

والمتبع للأمثلة التي أوردتها «بحرق» في كتابه، يلحظ أنه يربط دائما بين الصيغة والدلالة، كما في قوله (ص 12) : «وَطَمَعُ طِمَاعِيَّةٌ فِيهِوَ طَمِعٌ كَكَيْفٍ، أَي كَثِيرِ الطَّمَعِ. وَأَمَّا طَمِعٌ فِي كَذَا فَبِالْكَسْرِ ... وَوَسِعَ وَسَاعَةً وَوُسْعَةً فِيهِوَ وَاسِعٌ. وَأَمَّا وَسِعَهُ فَبِالْكَسْرِ»، وكما رأينا عند سيبويه في (طال) ضد (قصر).

ف (فَعَلَّ) مِنْ أَفْعَالِ اللَّزُومِ الْخَاصَّةِ بِالطَّبَائِعِ وَمَا جُبِلَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَأَنْ رِبَطَ هَذِهِ الصِّيغَةُ بِالصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ يَمْنَحُهَا صِفَةَ الثَّبَاتِ وَالِاسْتِقْرَارِ اللَّغَوِيِّ. هَذَا عِلَاقَةٌ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْإِنْتِظَامِ. وَقَدْ اخْتَبِرَتْ حَرَكَةُ الضَّمِّ لِهَذَا الْبَابِ، وَهِيَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِإِنْتِظَامِ إِحْدَى الشَّفَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى ؛ رِعَايَةً لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى.

(5) باب «فَعَلَّ» :

هذا الباب ليس له إلا مضارع واحد، هو (يَفْعَلُ) بالفتح، فمضى عرف الماضي (فَعِلَ) عرف المضارع. وهو يأتي «للتعبير عن حالة وقتية في الغائب، أو فَعِلَ يَقَعُ فِي مَسْتَوَى الْخَوَاسِ (طَمِعَ، سَبِعَ) أَوْ الذَّهْنِ (حَسِبَ، فَنِمَ، عَلِمَ) أَوْ الْجِسْمِ

اللازمة، وذلك نحو : نَبِي اللحم ونَهَو فهو نَهِي لم
يَنْصَح، ووَبَت الأرض ووَبُوت أسبابها الربا :
بالقصر. محركا مهموزا، وقد يمد، وهو الطاعون.
وهنِيء الشيء وهنُو فهو هنِيء ؛ أي بلا مشقة،
ورَحِب المكان ورَحِب : اتسع. ورَطِب الشيء
ورَطِب فهو رَطِب، ضد اليابس... وشَهَب لونه
وشَهَب فهو أشهب، والشهبة بياض يخالطه سواد»
(بحرق : 18) ومنه : نَجِس ونَجَس نجاسة، ضد
الطياراة، ونَجَس ونَجَس، ضد سَعَد. وخرِف الشيخ
وخرِف ؛ فسد عقله. وعَجَف وعَجَف فهو
أعجف : هزيل. وقَشِف وقَشِف تشافة، وهي رثاة
الهيئة وسوء الحال. ونَجِف جسسه ونَجِف : دق.
وسَقَم وسَقَم : مَرَض، وقَيَّة وقَيَّة فهو قَيَّة، وسَفِه
وسَفِه فهو سفِه...

(6) أما مجيء «فَعِل يَفْعِل» من هذا الباب، فهو من
باب التشبيه بفعل يَفْعَل «فَتَعِم يَتَعِم في هذا محمول
على كَرَم يَكْرُم» (ابن جني 1 : 379). وقد جاء
الكسر وجوبا في مضارع : وَمَيَّ وَوَتَّق وَوَفَّق وَوَلَّى
وَوَرِث وَوَرِع وَوَرِم وَوَرِي المَخ وَوَعِم. وبكسرها
جوازا مع الفتح في مضارع : حَسِبَ وَيَعِم وَيَسَّ
ويَسَّ وَوَعَرَ وَوَجَرَ وَوَلَّ وَوَهَلَ وَوَلَّج وَوَلَّج وَوَلَّج
وَوَلَّج وَوَلَّج وَوَصَبَ» (السيوطي 2 : 37).

ويعد هذا الباب (فَعِل يَفْعِل) الصورة الشاذة
لباب (فَعِل يَفْعَل) ؛ لذا فهو مقصور على السماع،
وليس بابا مستقلا كما يعده الصرفيون.

ثانيا : أبواب الفعل من حيث الدلالة :

(أ) دلالة الصيغة :

توصلنا في النقطة السابقة إلى بعض المعايير
العامية لأبواب الفعل الثلاثي، وهي :

1 - أن الأصل في مضارع (فَعَل) إذا لم يعرف

الجارية فهي خَفيرة : أي شديدة الحياء. وشَتِر فهو
أشتر ؛ إذا كان جفن عينيه متعلقا أو شفته العليا
مشقوقة. وصَعِرَ خَدَه صَعْرًا، وهو اعوجاج في
الوجه، وعَجِرَ الشيء فهو أعجر ؛ إذا غلظ. وخرِسَ
لسانه فهو أخرِس. وشوِشَ فهو أشوس ؛ ينظر بمؤخر
عينه تكبرا، وفضِسَ أنفه فهو أفضس ؛ إذا انغرشت
قصبته. وطَرِشَ فهو أطرش وعَمِشَ فهو أعمش، وهو
ضعيف البصر مع سيلان الدمعة غالبا. وتَمِشَ وجهه
فهو تَمِش، وهو نقط سوداء وبيض فيه تخالف لونه.
وبرِصَ برِصًا، ورَمِصَت عينه، وهو وسخ أبيض
يجمع في الموق، وعَمِصَت : سال رمصيا، ومغصت
بطنه، ورَمِصَ رَمِصًا، وخرِبَطَ البعير خَرِبَطًا، انتفخت
بطنه مع احتباس الخارج، وصلِعَ صلعا فهو أصلع،
وقَرِعَ رأسه فهو أقرع، ولثِغَ لسانه فهو ألثغ، وتَلَفَ
تلفا، وذَلَفَ المريض ذلفا ؛ لازمه المرض وذَلَفَ أنفه
ذلفا : صَعُرَ، فهو أذلف وهي ذلفاء، وتَغَيَّفَ البعير
نَعْفًا : كثر نَعْفُه لدود يخرج من أنفه. وجَذَل : فَرِح.
وخرَجَل : دَهَشَ. وغَلِمَ غلمة : اشتدت شهوته.
وهرَمَ هَرَمًا، وجَبِنَ جبنا : عظمت بطنه لداء يسمى
الجبين. وبرَحَت عينه برَحًا، وهي أن يكون بياضها
محدقا بسوادها، ودَعِجَ دَعِجًا ودَعِجَة، وهو شدة
سواد العين مع سعتها. وسَوِدَ سوادا، فهو أسود،
وخرِمَ خُرْمًا، وخرِضَ الخُرِضَ وغيره فهو أخرض،
وصَفِرَ صُفْرًا، فهو أصفر، وعَفِرَ العَفِرَ فهو
أعفر، وهي حُمْرة تعلق بياضه، وغير لونه فهو أعبر،
وسَجِمَ سَجْمًا فهو أسحم : أسود، ومثله : سَجَمَ
بالحاء المعجمة، وظَلِمَ الليل ظلمة، وغَسِمَ، وقَتِمَ،
ودَجِنَ اليوم دُجْنًا : أطبق على غيمه، ودَكِنَ فهو
أدكن : لون أحمر يضرب إلى السواد..

وللدلالة هذا الباب على النعوت اللازمة «قد
يشارك (فَعَل) المضموم في فعل واحد بمعنى واحد،
فيكون في ماضي ذلك الفعل لغتان : فَعَل بالضم،
وفَعِل بالكسر ؛ لاشتراكهما في الدلالة على النعوت

الاتصاف. فالضمة تميزه عن بقية الأفعال،
وتجعله ضعيف التصرف ثقيله. ولعل هذا ما
يفسر ميل بعض العرب إلى نطقه. (فَعَلٌ)
بإسقاط ضمة العين.

3 — وأما (فَعِلٌ) فليس له إلا مضارع واحد
(يَفْعَلُ) فمتى عرف الماضي عرف المضارع.
وما جاء منه على (فَعِلٌ يَفْعَلُ) فلا يعدو أفعالا
معدودة، أكثرها من باب المثال، وقد تقدم
ذكرها.

تبقى هذه النقطة المهمة، وهي :

هل يمكن أن نضيف إلى هذه المعايير معيارا
آخر ؛ لضبط عين الفعل، هو معيار المعنى ؟

نحن في اللغة العربية نفتح المعجم مرتين ؛ مرة
لضبط عين الفعل، وأخرى لفهم المعنى. في حين أن
الآخرين يفتحونه مرة واحدة ؛ فالغريون — مثلا —
يفتحون المعجم لفهم معنى الكلمات.

من هنا كان الوصول إلى شكل ثابت لعين
الفعل عن طريق الدلالة يعدّ من القضايا اللغوية
الملحة. ولقد لاحظنا عند عرض النقطة الأولى الخاصة
بصيغ أبواب الفعل أن جانب المعنى له دخل كبير
في ضبط عين المضارع، كما رأينا عند الكلام على
صيغة (فَعَلٌ)، وصيغة (فَعِلٌ) ؛ فالأولى تدل على
الطبع والسجية، والثانية تدل على فعل يقع في مستوى
الحواس أو الذهن أو الجسم أو العواطف... إلخ.

«وكثيرا ماتستعمل العربية هذا التنوع الحركي
في عين الفعل لغايات تمييزية، وإحداث فروق معنوية
متفاوتة الأهمية، مثل : تَفَرَّ يَنْفِرُ : تجنب الشيء أو
كرهه، ويَنْفِرُ = نزل مع الناس من عرفات.

لكن هذه الطاقة التمييزية الهامة، لا يمكن للغة
أن تسرف في استغلالها، لاعتمادها الإفراط في الدقة،

أو يشتهر أن يجيء بالضم (يفعل) أو بالكسر
(يفعل) إلا إذا كان صحيحا حلقي العين أو
اللام، فيغلب عليه (يفعل).

أما إذا عرف واشتهر فلا يتعدى ما
أنت فيه الرواية، كسراء، نحو : ضرب
يضرب، أو ضما، نحو : قتل يقتل. وحفظ
المشهور — كما يقول اللبلي (ص 31) —
ليس لكل إنسان ؛ فلا يأتي من لم يدرس
الكتب، ولا اعتنى بالمحفوظ، فيقول : قد
عدمت السماع، فيختار في اللفظة يفعل أو
يفعل. ليس له ذلك.

2 — وأن (فَعَلٌ) مضارعه يلزم حالة واحدة
(يفعل) ولذا يجوز بناؤه من (فعل) أيا ما
كان ؛ لأن مضارعه لا يختلف «ألا تراك كيف
تحذف فاء (وَعَدَ) في (يَعِدُ) ؛ لوقوعها بين
ياء وكسرة ؟ وأنت مع ذلك تصحح نحو :
وَضُوٌّ وَوَطُوٌّ ؛ إذا قلت : يَوْضُوٌّ وَيَوْطُوٌّ، وإن
وقعت الواو بين ياء وضمة ؟ ومعلوم أن
الضمة أثقل من الكسرة ؟ لكنه لما كان
مضارع (فَعَلٌ) لا يجيء مختلفا لم يحذفوا فاء
وَضُوٌّ وَوَطُوٌّ، ولا وَضَعٌ ؛ لئلا يختلف باب
ليس من عادته أن يجيء مختلفا» (ابن جني
1 : 378).

ومن هنا لا يسمى باب (فَعَلٌ) فعلا
بالمعنى الصحيح للفعل ؛ لأن فيه انسلاخا
عن الحدث واتصافا بما يشبه الطبع
والسجية ؛ فهو أدخل في باب التعجب
والمدح والذم منه في باب الأفعال
والأحداث.

يقول سيويه (2 : 257) : «أما
(فَعَلٌ) فلا تتغير حركته في المضارع لأنه
لا يدل على قيام الفاعل بالفعل، وإنما يدل على

وهو ما يستلزم مجيئاً عظيماً في مستوى الذاكرة، لذلك كانت جل الأفعال المزدوجة الحركة في المضارع نحالية من التمييز المعنوي، مثل شتمُ.

ولذلك نلاحظ أن العربية تطوّرت نحو إلغاء هذه الفويرقات في مستوى الاستعمال بحكم قانون الاقتصاد اللغوي. إلا أن هذا التمييز بقي حياً إذا كان قائماً على مقابلة تامة بين الماضي والمضارع، مثل :

هَوَى يَهْوِي = سقط

هَوِيَ يَهْوِي = أحب

رَوَى يَرْوِي = حكى

رَوَى يَرْوِي = أطفأ العطف (البكوش) :

(96 - 95)

والتبع لمواد المعجم يلحظ هذا الربط واضحاً بين دلالة الفعل وصيغته. وعلى سبيل المثال :

يقال :

فَقَمَّ الأمرُ يَفْقُمُ فقامةً وفقوماً : بمعنى استفحل شره.
وفقَمَ الرجلُ يَفْقُمُ فقماً وفقماً : طال أحدُ فكَيْهِ وقصر الآخر.

وفقِمَ الإناءُ : امتلأ.

ويقال :

بَرَّ حَجَّهُ يَبْرُؤُ بَرّاً : قُبل.

وبَرَّ والديه يَبْرُؤُ بَرّاً : توسّع في الاحسان إليهما ووصلهما.

وبَرَّ فلاناً يَبْرُؤُ بَرّاً : قهره بفعل أو قول.

وإذا حاولنا أن نعدّد المعاني التي تفيدها الأفعال من أبوابها المختلفة، وذلك من خلال الأمثلة التي عرضها سيوييه، ومن خلال كتب اللغة الأخرى، كالخصائص لابن جني، والمختصّ لابن سيده، وشرح الشافية للرضي، والمزهر للسيوطي... وجدنا كثيراً من هذه المعاني مشتركة بين أكثر من باب، وبعضها يختص بباب معين، كما يتضح من العرض الآتي :

(1)

الباب الأول : فَعَلَ يَفْعُلُ، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع. ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على :

1 - الطلب، نحو : طلب يطلب، نشد ينشد، غزا يغزو.

2 - الهدوء، نحو : قعد يقعد، ثبت يثبت.

3 - الاعتداء، نحو : قتل يقتل، ساء يسوء.

4 - الحركة والسير والاضطراب، نحو : جال يجول، ثار يثور، رقص يرقص، عدا يعدو.

5 - الصوت، نحو : صات يصوت، جلب يجلب (11)، دق يدق.

6 - التحصيل والرفعة، نحو : علا يعلو، ساد يسود، فاق يفوق.

7 - الجوع والعطش، نحو : جاع يجوع، ناع ينوع، صام يصوم.

8 - الجبن، نحو : جبن يجبن (12).

9 - الدنو أو الابتعاد، نحو : دنا يدنو، بدا يبدو، هرب يهرب، غرب يغرب.

10 - الحسن، نحو : نضر ينضر.

11 - الأخذ والعطاء، نحو : رشا يرشو، جاب يعبو، سطا يسطو، أخذ يأخذ، ردّ يرّد.

12 - العمل، نحو : كتب يكتب، رسم يرسم (13)، طبخ يطبخ.

13 - الأكل، نحو : أكل يأكل، مضغ يعضغ.

14 - الانتهاء، نحو : فرغ يفرغ، برأ يبرؤ.

(2) الباب الثاني : فَعَلَ يَفْعُلُ، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على :

1 - الطلب والأخذ، نحو : صاد يصيد، حلب يحلب. (14)

9 — الكره والامتناع، نحو : أُنِي يَأْنِي، بَدَأَ يَبْدَأُ، جَحَدَ يَجْحَدُ.

(4) الباب الرابع : فَعَلٌ يَفْعَلُ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على :

1 — الداء أو العلة، نحو : وَجِعَ يُوجِعُ، حَبِطَ يَحْبُطُ، عَمِيَ يَعْمَى.

2 — الخوف أو الذعر، نحو : وَجِلَ يُوجِلُ، فَرِعَ يَفْرَعُ، خَافَ يَخَافُ، خَشِيَ يَخْشَى.

3 — الحزن أو الغم، نحو : ثَكِلَ يَثْكَلُ، قَلِقَ يَقْلِقُ، حَزِنَ يَحْزِنُ، نَدِمَ يَنْدَمُ.

4 — العيب، نحو : عَوَّرَ يَعَوِّرُ، حَمَقَ يَحْمَقُ.

5 — ترك الشيء، نحو : زَهَدَ يَزْهَدُ، سَامَ يَسَامُ.

6 — التعلق بالشيء، نحو : هَوِيَ يَهْوَى، رَغِبَ يَرْغَبُ، شَهِيَ يَشْهَى.

7 — الحركة والاضطراب، نحو : نَشِطَ يَنْشِطُ، أَرَجَ يَأْرَجُ، هَوَجَ يَهْوَجُ، نَزِقَ يَنْزِقُ.

8 — السهولة أو التعذر، نحو : سَلِسَ يَسَلِسُ، شَكِسَ يَشْكَسُ.

9 — الفرح، نحو : فَرِحَ يَفْرَحُ، طَرِبَ يَطْرِبُ، ضَحِكَ يَضْحَكُ، بَطَرَ يَبْطُرُ.

10 — الجوع أو العطش، نحو : صَدِيَ يَصْدِي، ظَمِيَ يَظْمَى، عَطَشَ يَعْطَشُ.

11 — الشبع أو الامتلاء، نحو : رَوِيَ يَرْوَى، مَلِيَءٌ يَمْلَأُ (18)، ثَمِلَ يَثْمَلُ، بَطِنَ يَبْطِنُ.

12 — اللون، نحو : حَمِرَ يَحْمَرُ، شَهَبَ يَشْهَبُ، صَدَىءٌ يَصْدَأُ.

13 — القوة أو الكبر، نحو : قَوِيَ يَقْوَى، سَمِنَ يَسْمَنُ، كَبِرَ يَكْبُرُ.

14 — الرفة أو الضعة، نحو : غَنِيَ يَغْنَى، شَقِيَ يَشْقَى، سَعِدَ يَسْعَدُ، بَخِلَ يَبْخُلُ.

15 — الصفة الحميدة أو الحلية، نحو : حَوِرَ

2 — الهدوء والنبات، نحو : حَسِبَ يَحْسِبُ، حَرَمَ يَحْرِمُ (15) رَمَى يَرْمِي.

3 — السير، نحو : مَشَى يَمْشِي، سَارَ يَسِيرُ، جَرَى يَجْرِي، نَحَبَ يَخْبَبُ.

4 — انجىء أو المنسى، نحو : جَاءَ يَجِيءُ، رَجَعَ يَرْجِعُ، مَضَى يَمْضِي.

5 — النفور، نحو : نَفَرَ يَنْفِرُ، أَبَقَ يَأْبِقُ، حَادَ يَحِيدُ.

6 — الصوت، نحو : صَاحَ يَصِيحُ، ضَجَّ يَضِجُ.

7 — العطش، نحو : هَامَ يَهَمُ.

8 — الاضطراب والحركة، نحو : هَاجَ يَهِيحُ، غَلَى يَغْلِي، وَثَبَ يَثِبُ.

9 — القمع، نحو : كَسَرَ يَكْسِرُ، نَزَعَ يَنْزِعُ.

10 — الصفات اللازمة، نحو : ذَلَّ يَذَلُّ، عَفَّ يَعْفُ، نَحَفَ يَخْفُ.

(3) الباب الثالث : فَعَلٌ يَفْعَلُ، بفتح العين في الماضي والمضارع، ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على :

1 — الخوف والذعر، نحو : سَعَّ يَسْعَعُ (16).

2 — المنع والإبعاد، نحو : مَنَعَ يَمْنَعُ.

3 — الإيذاء أو الاعتداء، نحو : سَلَخَ يَسْلَخُ، عَضَّ يَعْضُ، ذَبَحَ يَذْبَحُ، شَعَرَ يَشْعُرُ، قَهَرَ يَقْهَرُ.

4 — الصوت، نحو : تَبَّحَ يَتَّبِحُ، نَهَقَ يَنْهَقُ، صَبَّلَ يَصْبَلُ.

5 — القمع أو الفتح، نحو : قَطَعَ يَقْطَعُ، فَتَحَ يَفْتَحُ، قَلَعَ يَقْلَعُ، فَغَرَ يَفْغَرُ.

6 — العطاء، نحو : وَهَبَ يَهَبُ، مَنَحَ يَمْنَحُ، نَحَلَ يَنْحَلُ.

7 — الحفظ أو الادخار، نحو : ذَخَرَ يَذْخَرُ، نَحَبًا يَخْبَأُ، جَبَى يَجْبَى (17).

8 — الذهاب أو الابتعاد، نحو : ذَهَبَ يَذْهَبُ، بَعَثَ يَبْعَثُ، شَأَى يُشَأَى، رَمَحَ يَرْمَحُ.

وَيْسَ نَيْسَ من المثال اليائي. وَوَيْمَ يِيمَ، وَوَيْقَ
 وَيِقَ، وَوَيْغَرَ يَغْرَ وَوَجِدَ يَجِدُ وَوَجَرَ يَجِرُ،
 وَوَزَعَ يَزَعُ، وَوَلَعَ يَلَعُ، وَوَزَعَ يَزَعُ، وَوَهِنَ
 يَهِنُ، وَوَيْقَ يَيْقَ، وَوَصَبَ يَصِبُ، وَوَلَةَ يَلَهُ،
 وَوَهَلَ يَهَلُ من المثال الواوي.

«إِنَّمَا بَنُوا هَذِهِ الْأَفْعَالَ عَلَى الْكُسْرِ لِيَحْصَلَ
 فِيهَا عِلَّةٌ حَذْفِ الْوَاوِ فَتَسْقُطُ، فَتَخْفُفُ الْكَلِمَةُ.
 وَجَاءَ : وَجَرَ صَدْرَهُ مِنَ الْغَضَبِ، وَوَجَرَ بِمَعْنَاهُ، يَجِرُ
 وَيَغْرُ، وَيُوَجِّرُ وَيُوَجِّرُ أَكْثَرَ.
 وَجَاءَ : وَزَعَ يَزَعُ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَجَاءَ يُوَزَعُ ...
 وَجَاءَ وَوَلَةَ يَلَهُ، وَيَوْلَهُ أَكْثَرَ» (الرضي 1 :
 135 - 136) ومثله : وَهَلَ يَهَلُ وَيَوْهَلُ.

وَجَوَّزُوا تَغْيِيرَ بَعْضِ الْمَكْسُورِ إِلَى الْفَتْحِ لِأَجْلِ
 حَرْفِ الْخَلْقِ ؛ وَذَلِكَ فِي حَرْفَيْنِ [كَلِمَتَيْنِ] وَسِعَ يَسَعُ
 وَوَطِئَ يَطِئُ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي بَابِ (فَعَلٌ يَفْعَلُ)
 فَفَتَحُوا عَيْنَ الْمُضَارِعِ لِأَجْلِ حَرْفِ الْخَلْقِ فِي وَهَبَ
 يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَعَ يَلَعُ. وَذَلِكَ بَعْدَ
 سَقْرَطِ الْوَاوِ. (الرضي 1 : 120، 135، 136).

ونلاحظ من العرض السابق أن الأبواب
 الثلاثة الأولى (فَعَلٌ يَفْعَلُ ؛ فَعَلٌ يَفْعَلُ، فَعَلٌ يَفْعَلُ)
 تشترك في أكثر المعاني. وهذا يؤكد وجهة نظر
 الأقدمين بأن الأصل في عين مضارع (فَعَلٌ) الضم
 أو الكسر ما لم يكن حلقي العين أو اللام، وأن
 الوجهين (أي الضم والكسر) جائزان ما لم يشتهر
 أحدهما. وذلك يقودنا إلى القول بأن الاعتماد على
 الدلالة في تمييز هذه الأبواب يستلزم مجهودا عظيما

في مستوى الذاكرة. يقول الرضي (1 : 70) :
 «اعلم أن باب فَعَلٌ لِحَفْتِهِ لَمْ يَخْتَصْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي،
 بَلِ اسْتَعْمَلَ فِي جَمِيعِهَا ؛ لِأَنَّ الْنَفْظَ إِذَا خَفِيَ كَثُرَ
 اسْتِعْمَالُهُ وَاتَّسَعَ التَّصَرُّفُ فِيهِ» وهذه الصعوبة في تمييز
 أحد الأبواب إنما تقتصر على الفعل الصحيح السالم ؛
 أما الأفعال المعتلة فلا يحتاج مستخدم اللغة إلى كبير

يَخْوَرُ، دَعَجَ يَذْعَجُ، كَجَلَّ يَكْجَلُ.

16 — الجهل أو العلم، نحو : جهل بجهل، علم
 يعلم، فهم يفهم.

17 — الحيرة أو الغضب، نحو : هام يهام، حار
 يحار (19)، غوي يغوي، غضب بغضب، حرد
 يخرد.

(5) الباب الخامس : فَعَلٌ يَفْعَلُ، بضم عين الماضي
 والمضارع. ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة
 على :

1 — الحسن، نحو : حسن يحسن، ومم
 يوسم، جمل يجمل.

2 — القبح، نحو : قبح يقبح، شقح يشقح.

3 — الخصلة، نحو : نظف ينظف، صح
 يصحح، طهر يطهر.

4 — الصغر أو الكبر، نحو : صغر يصغر، كبر
 يكبر، كثر يكثر، قدم يقدم.

5 — الشدة أو الجراءة، نحو : شجع يشجع،
 جرؤ يجرؤ، صعب يصعب.

6 — اللين أو الضعف، نحو : سهل يسهل،
 ضعف يضعف، جبن يخبث.

7 — السرعة أو البطء، نحو : بطؤ يبطؤ،
 كمش يكمش، سرع يسرع.

8 — الرفعة أو الضعة، نحو : شرف يشرف،
 كرم يكرم، لوم يلوم، وضع يوضع، سرو
 يسرو.

9 — العقل، نحو : ثقل يثقل، حلم يخلم، رزن
 يرزن، نبه ينه.

10 — الجهل، نحو : حتم يحتم، حرق
 يخرق، رقع يرقع.

(6) الباب السادس : فَعَلٌ يَفْعَلُ، بكسر عين الماضي
 والمضارع. وهو من الأبواب الشاذة، ولم يأت
 منه سوى أفعال معدودة، مثل : حبيب
 يخبيب، ونعم يتعم من الصحيح. ويس نيس

مشقة في ضبطها ؛ لأن الأفعال ذوات الواو يكون مضارعها مضموم العين، مثل : ساء يسوء، وطال يطول، وسما يسمو وعفا يعفو. والأفعال ذوات الياء يكون مضارعها مكسور العين، مثل : باع يبيع، وسار يسير، ورمى يرمي، وقضى يقضي ؛ باستثناء الناقص حلقي العين، والمثال حلقي اللام، مثل سعى يسعى، ووضع يضع. وأما المضاعف فيقوم التعدي واللزوم بالتمييز بين الضم والكسر، كما أسلفنا.

أما البابان : الرابع والخامس (فَعَلَ يَفْعَلُ، فَعَّلَ يَفْعُلُ) وإن كانا يشتركان في بعض المعاني ؛ وبخاصة في الأفعال اللازمة، لكن يمكن التمييز بينهما بدلالة المعنى.

(ب) دلالة المشتق أو المصدر :

والتمييز بالمعنى لن يقتصر تأثيره على عين الفعل وحدها، وإنما سيتعدى ذلك إلى بناء المشتقات أو المصادر. وقد مرّت بنا بعض الأمثلة التي توضح تأثير التمييز بالمعنى على المصدر وبعض المشتقات للمادة الفعلية الواحدة، مثل :

— بَرَّ والديه يَبْرُّ بَرًّا، توسّع في الإحسان إليهما. وَبَرَّ فلانا يَبْرُّ بَرًّا، قهره بفعل أو قول.

— نَفَّرَ يَنْفِرُ نَفْورًا، تجتّب الشيء أو كرهه. وَنَفَّرَ يَنْفِرُ نَفَارًا، نزل مع الناس من عرفات.

ومن أمثلة ذلك أيضا :

— بَسَلَ يَبْسُلُ بَسْولا : عيس غضبا أو شجاعة، فهو باسل وجمعه : بُسُلٌ وبواسل، وهو بسيل وجمعه : بسلاء.

وبَسَلَ يَبْسُلُ بَسْالا، وبَسالة : شجع عند الحرب.

— جَدَرَ الجدرِيّ في البدن يَجْدُرُ جَدْرًا : برز.

وجَدِرَ يَجْدُرُ جَدْرًا : أصابه الجدرِيّ.

وجَدُرَ بكذا يَجْدُرُ جَدارة : صار خليقا به، فهو جدِير.

— حَرَمَ فلانا الشيء يَحْرِمُ حرمانا : منعه إياه.

وَحْرُمَ الشيء يَحْرُمُ حرمة : امتنع.

— حَلَمَ يَحْلُمُ حُلْمًا وَحُلْمًا : رأى في نومه رؤيا، وَحَلَمَ الصَّبِيّ : أدرك...

وَحَلِمَ البعير يَحْلِمُ حَلْمًا : كثر عليه الحَلْم.

وَحَلَمَ يَحْلِمُ حِلْمًا : تأنّى وسكن عند غضب أو مكروه، وَحَلَمَ : صَفَحَ وَعَقَلَ...

— خَطَرَ في مشيه يَخْطِرُ خَطْرًا وَخَطْرَانًا : اهتَزَّ وَتَبَخَّرَ.

وَخَطَرَ يَخْطُرُ خَطْرًا وَخَطُورًا وَخُطُورَةً : عظم وارتنع قدره، فهو خطِير.

— رَسَمَ يَرْسُمُ رَسْمًا وَرَسْمَانًا : حَسُنَ مشيه، وَرَسَمَ على الأرض أو على الورق : خَطَّ، وَرَسَمَ الكتاب : كَتَبَهُ.

— وَرَسَمَتِ الناقة تَرْسِمُ رَسِيمًا : عَدَتْ عَدْوًا فوق الدَّمِيلِ، يقال : ذَمَلُ البعير يَذْمُلُ ذُمُولًا وَذَمِيلًا وَذَمْلَانًا ؛ إذا سار سيرا سريعا لينا، فهو ذامل، وهي ذاملة.

— رَفَهُ يَرْفُهُ رَفِيًّا وَرَفُوهًا : أصاب نعمة وسعة في الرزق، فهو رافه، وهي رافهة.

وَرَفَهُ يَرْفُهُ رَفَاهَةً وَرَفَاهِيَةً، فهو رفِيه.

— شَقَّحَ الشيءُ يَشَقِّحُ شَقْحًا، بمعنى : أبعدَه. وَشَقَّحَ يَشَقِّحُ شَقْحًا، بمعنى : قبح.

وَشَقِّحَ يَشَقِّحُ شَقْحًا وَشَقِّحَةً، بمعنى : كان أشقح.

— فَرَّهُ يَفْرَهُ قَرًّا : بطر وأشر، فهو فَرِه.

وَفَرَّهُ يَفْرَهُ فَرَاهَةً وَفَرُوهَةً : جَمَلٌ وَحَسَنٌ.

— فَصَحَ الصبح يَفْصَحُ فَصْحًا : غلبه

ضوءه.

وفصح الرجل يفصح فصاحة : انطق لسانه بكلام صحيح واضح.

— تذب الشيء : يلذب لزوبا : ثبت، فهو لازب.

ولذب العين يلذب تذباً.

ولذب الشيء يلذب تذباً : دخل بعضه في بعض وتماسك.

— نذر الشيء ينذر نذراً : قلله.

ونذر الشيء ينذر نذارة ونزورة : قل.

— نسب الشيء ينسب نسبا ونسبة : وصفه وذكر نسبه.

ونسب الشاعر بفلانة ينسب نسباً ومثبياً : عرّض ببواها وحببها.

فتبي الأمثلة السابقة رأينا اختلاف المصدر باختلاف معنى الفعل وتبعه اختلاف الباب غالباً.

(ج) دلالة متعلق الفعل :

ويدخل في دلالة الفعل على الباب متعلقاته من منقول وظرف وجار ومجرور، كما مرّ في بعض الأمثلة. وفي القرآن الكريم :

— ورد الفعل (صَدَّ) متعدياً ب «عن» من الباب الأول (فعل يفعل) في قوله تعالى : «وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدّون عنك صدوداً» (سورة النساء : 61).

ومتعدياً ب «من» من الباب الثاني (فعل يفعل) في قوله تعالى : «ولمّا ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدّون» (سورة الزخرف : 57).

— كما ورد الفعل (قدم) متعدياً بنفسه من الباب الأول (فعل يفعل) في قوله تعالى : «يقدم قومه يوم القيامة...» (سورة هود : 98).

ومتعدياً ب «إلى» من الباب الرابع (فعل يفعل) في قوله تعالى : «وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً» (سورة الفرقان : 23). ومنه : قدم على الأمر، بمعنى : أقبل. وقدم على العيب، بمعنى : رضي به، وقدم من سفره، بمعنى : رجع. وقدم البلدة، بمعنى : دخلها.

ويأتي هذا الفعل لازماً من الباب الخامس (فعل يفعل)، يقال : قدم الشيء يقدم، بمعنى : مضى على وجوده زمن طويل، فهو قديم، وجمعه : قداماء وقدامى. وهي قديمة، وجمعها : قدام.

فدلالة معنى الفعل ومتعلقاته من العوامل المساعدة في ضبط عين المضارع، كما رأينا.

وتجدر الإشارة هنا إلى المحاولة التي قام بها «سليمان قياض» لحل مشكلة الفعل الثلاثي العربي ؛ مستخدماً المنهج الإحصائي، ومستفيداً من الدراسة التي قام بها «الطيب البكوش» في مؤلفه القيم «التصريف العربي». فقد توصل «قياض» من خلال إحصاء والإحصاء إلى «أن معاني باب (فعل يفعل) يغلب فيها أن تكون معاني وقوع (حدوث) تقوّم وتتعلق بفاعليها، مثل : مات يموت، بمعنى : فني، ونقر، بمعنى : كره. وأن معاني باب (فعل يفعل) يغلب فيها أن تكون معاني إيقاع (أحداث) يقوم بها الفاعل، مثل : ضرب يضرب، وأنه، على هذا الأساس، أو تلك القاعدة التعليلية، يمكن مراجعة المعاني التي تعدّد فيها باب : فعل يفعل، وفعل يفعل، في المادة الفعلية الواحدة، فنعطي معاني لباب، وأخرى لباب آخر، حين تتحد المعاني بين البابين ؛ إن الفعل (نقر) مثلاً، ورد فيه البابين هكذا : نقر ينقر، ونقر ينقر، ومصدر الأول : نفوراً، ومصدر الثاني : نفاراً. وهذا الفعل في المعجم العربي معنيان، والمعنيان في البابين مشتركان، وهما : الكراهية، والخروج. وفي ضوء القاعدة التعليلية التي نقول فيها، يمكن معجمياً

تكاد تنحصر في البابين الأول والثاني (فعل يفعل، فعل يفعل)، وبخاصة الأفعال الصحيحة السالبة؛ لأن الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة لها ضوابط ذات نزعة تقليدية، تكاد تقترب من التقييد الدقيق. أما الباب الثالث (فعل يفعل) فمقيّد بسبب صوتي؛ كونه حلقّي العين أو اللام. تبقى الأبواب الثلاثة الأخيرة: فعل يفعل، وليس له إلا مضارع واحد؛ فمتى عرف ماضيه علم مضارعه. وفعل يفعل، وهو باب لازم مقصور على الصفات اللازمة؛ بل إنه يجوز بناء أي فعل على (فعل يفعل) إذا قصد به التعجّب والانسلاخ عن الحدث.

والباب السادس: فعل يفعل، وقد حصره بعضهم في ثمانية عشر فعلا؛ خمسة عشر منها من المثال، وثلاثة من الأجوف. وهذه الأفعال هي:

ورث. ولي. ورم. ورع. وريق. وريق. وريق. وري. وجد. وحق. ورك. وركم. وركه. وهم. وعم. ان. تاه. طاح (25).

هذا إذا استثنينا الأفعال التي جاءت ثنائية العين (فعل يفعل، وفعل يفعل) مثل: وغير يغير، وغير يؤغر، وحسب ونعيم... إلخ.

وفي رأيي أن التفكير في إيجاد حل لمشكلة عين الثلاثي إنما يأتي من خلال التركيب (السياق) لأن الفعل منفردا يمثل الصيغة فقط؛ أما السياق فيمثل الفعل صيغة ومعنى، وهذا ما ينبغي التأكيد عليه عند ضبط عين المضارع؛ لأن المعنى الدلالي ذو تأثير في بناء الفعل، والمصدر أحيانا؛ بل إن اختلاف صيغة المصدر للمادة الفعلية الواحدة قد يستدل به على صيغة الباب كما تقدّم.

فليس الحل — إذن — في عمل معجم للأفعال المأنوسة المستخدمة في اللغة، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين، وإنما الحل الصحيح يكمن في إيجاد معجم سياقي للأفعال الثلاثية، يرفع عنها الإبهام، ويزيل الشك، ويمنح اللغة ثباتا واطرادا.

ردّ معنى «الخروج» وهو من معاني الاحداث (الإيقاع) إلى صورة الفعل: نفر ينفر، وحدها، وردّ معنى «الكراهية» وهو من معاني الحدوث (الوقوع) إلى صورة الفعل: نفر ينفر، وحدها» (20). وهذا الذي توصل إليه «قياض» سبق أن تنبه له القدماء، «فابن جني» كان يرى أن (فعل يفعل) في المتعدي أقيس من (فعل يفعل)، كما أن (فعل يفعل) في اللازم أقيس من (فعل يفعل)؛ أي إنه يفضل الكسر في المتعدي، ويفضّل الضم في اللازم... «فضرب يضرب» عنده أقيس من «قتل يقتل»، وكلاهما متعدّ، و«قعد يقعد» أقيس من «جلس يجلس» وكلاهما لازم (21). ومعلوم أن الأفعال المتعدية أفعال إيقاع وإحداث غالبا، وأن الأفعال اللازمة أفعال وقوع وحدث غالبا. بل إن مما يؤكد تداخل المعاني بين الأبواب وتداخل الأبواب تبعا لذلك قول الرضي السابق (22): «اعلم أن باب (فعل) لخصته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها، لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله، واتسع التصرف فيه».

يبقى بعد ذلك ما يميز بابا من باب، وهو الاستعمال كثرة وقلة، وهذا يؤيده ما نقله ابن سيده في المختص من أن هذين البابين (فعل يفعل، فعل يفعل)، كثيرا ما يتعاقبان فيأتي المضارع من (فعل) المفتوح العين على (يفعل) و(يفعل)، وأنه ليس أحدهما أولى من الآخر، وأنه ربّما يكثر أحدهما في عادة ألقاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله (23)...؛ أي إن مضارع (فعل) إن كثر استعماله على (يفعل) أو (يفعل) لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك، نحو «ضرب يضرب» و«قتل يقتل»؛ فإن لم يكثر استعماله ولم يشتهر جاز فيه الوجهان، وإن كان الأوضح الكسر كما يقول «أبو علي»، نحو: خفق الفؤاد يخفق ويخفق، وحجل الغراب يحجل ويحجل، وسقط الجذّي يسقط ويسقط (24)...

والخلاصة أن مشكلة النطق بعين المضارع

الموامش والمراجع

الموامش

- 1 - البيت لأمريء القيس، ومصدره :
«أَلَيْعِمٌ صَبَاحًا أَيَا الطَّلَلِ الْيَالِي»
وإبروي : «وهل يَعْشُرُ» ومعناه : «وهل يُعْمِنُ»، يقال : وعِمَ بعم، في معنى : نعم بعم. (سبويه 2 : 227).
- 2 - اللُحُو : لُحَاءُ النَّعْصَنِ، وهو قَشْرُهُ. وإذا فَعَلَ به ذلك ذَبَلُ واعوجَّ فَضْرَبَ مثلاً لذهاب نضرة الشباب وتغيّر الجسم للكبر (سبويه 2 : 227).
- 3 - الكُومُ : جمع كُومَاءٍ، وهي الأبل العظيمة السنام. يصف الشاعر إبلا لا ينحر منها للأضياف، فهي تنعم بهم عينا ؛ لأنها منهم، ولا تنور من مباركتها غفافة أن تنحر. (سبويه 2 : 227).
- 4 - سَيَاتِي فِي بَابِ «فَعَلَ يَفْعُلُ» وباب «فَعَّلَ يَفْعِلُ» أن الأصل في عين المضارع الضم أو الكسر... فهذا هو المقصود بكلمة «أصلها». أي لم يأت حلقى الفاء على «فَعَّلَ يَفْعِلُ» مثل حلقى العين أو اللام، وإنما جاء على الأصل، وهو ضم عين المضارع أو كسرها ؛ لأن حرف الحلق في هذه الحالة يكون ساكنا في المضارع، فلا يكون ثقبلا بوقوع الضمة أو الكسرة على عين الفعل بعده.
- 6 - تتل الأفعال المثلثة والأفعال المضاعفة نوعا من التحول الداخلي في الكلمة، يراد به الارتفاع النغوي ؛ فالإعلال في غاية يراد للتصحيح، وهو وسيلة سانية لبقية، ذلك أن المثل كان على الصحيح من بابه في أقدم عهود اللغة، لا كما ظنَّ النحاة من أن ما قبل الإعلال افتراض تعليمي... ومن ثم رأينا الإعلال يفيد المعنى الطبيعي في مثل : طال بطول. أما التصحيح، وهو التمكن اللفظي بإظهار حرف العنة مع موجب الإعلال، كما في : طَوَّلَ، فيفيد المعنى يتكلف أو باضطراب. وهذا يفسر لنا التصحيح مع موجب الإعلال في الباب الخامس (مثل يَفْعُلُ) نحو : قَوِّمَ يَفْعُلُ، وثَوِّمَ يَفْعُلُ، وطَوَّلَ يَفْعُلُ... حتى يفيد المعنى يتمجج.
- ويرتبط هنا بقضية الأصل والفرع، فقد شغل اللغويون بهذه القضية، وقرروا أن الصحيح أصل للتمتل. وأن الثكرة أصل للمعرفة، وأن المفرد أصل للجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث. ومعرفة الأصل تخضع لانزياحات لغوية عامة، منها : أن العرب يكرهون أن يتكرر صوت صامت مرتين متتاليتين مع مصوت قصير يفصل بينهما، وذلك موجود في الأفعال المضاعفة الثلاثية التي هيئها ولأصيا من جنس واحد، مثل : مَدَّدَ، وقَرَّرَ، ووَوِّدَ... ولذلك يدغمون فيقولون : مَدَّ وقَرَّ ووَدَّ، يدغم الصامتين في صوت مضاعف بعد حذف المصوت المتصغير (الحركة) بين التالين في : مَدَّ ووَدَّ وبين الزائدين في : قَرَّ.
- وإذا فالإعلال أو التصغير حقيقة رابطة في صميم اللغة، ولا بد أن ينشأ على أساس من هذه الحقيقة، فقال بقول. وباع يبيع، ومدَّ ومدَّ وفر يفر أصل كل منها : فَوَّلَ يَفْعُلُ، وتَبَّعَ يَتَّبِعُ، ومدَّ يمدُّ، وقَرَّرَ يقرِّرُ. ولا بد من تفسير هذا الأصل تفسيراً علمياً قائماً على أساس من الدراسات العربية الحديثة.
- 7 - لا شك أن الشجح الأحصائي ذو قيمة علمية كبيرة في كشف بعض خصائص النظام الصرفي العربي. وقد قام أحد العلماء المتأخرين (محمد بن عمر المشهور بنخرقت : 930 هـ) بوضع كتاب، سماه : «فتح الأفتال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال لابن مالك» وأخصى فيه الأفعال المفردة الواردة في معجمي «الصحاح» و«القاموس» ووَرَّعها على أبواب الفعل. مينا الشاذ منها وغير الشاذ، وما فيه أكثر من لغة. وقد تم نسخ هذا الكتاب، وطبع مرتين.
- 8 - البيت من بحر الكامل (ينظر المصنف لابن جني 1 : 242).
- 9 - البيت من بحر الطويل. وأصل : حَبَّ : حَبَّبَ أو حَبَّبَ، ثم نقل إلى حَبَّبَ، للندح والتعجب.
- 10 - ينظر : نور الدين (عصام) : أبنية الفعل في شافية ابن الخاحب/طبع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/بيروت سنة 1982، ص 172.
- 11 - هذا الفعل مأخوذ من الجلبة، وهي الأصوات الشديدة المختلفة. أما جَلَبَ يَجْلِبُ. يفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فمن الخَلْبِ، وهو إحضار السلعة أو غيرها.
- 12 - مرَّ بنا في ص 19 الفعل : حَسَنَ يَحْسِنُ، من باب «فَعَلَ يَفْعُلُ». ومعناه : داء في النطق، أما حَسَنَ يَحْسِنُ، فمعناه : تيبَّ الإقدام على مالا ينبغي أن يُخَافَ، ومثله : حَسَنَ يَحْسِنُ.
- 13 - يقال : رَسَمَ يَرَسِمُ رَسْمًا ورَسْمَانًا : حَسَنَ مَشِيئَةً، ورَسَمَ عَلَى الْأَرْضِ أو عَلَى الْوَرَقِ : حَفَّطَ، ورَسَمَ الْكِتَابَ : كَتَبَهُ. ورَسَمَتِ النَّاقَةَ تَرْسِيمًا رَسِيمًا، إذا عَدَّتْ عَشْرًا فَوْقَ الدَّمِيلِ، وهو السير السريع النَّسِيمِ.
- 14 - الفعل : حَبَّبَ جاء ثنائي العين ؛ يقال : حَبَّبَ الشَّاةَ وَخَرَّهَا يَحْبِلُ حَبْلًا :

- استخرج مافي ضربها من لين. وجاء : حَلَبَ القَوْمُ يَحْلَبُونَ حَلْبًا وَحَلْبًا : احتصموا من كل وجه. وحلب القَوْمُ أَسْطَرَه : حَزَبَ أَمُورَه خَيْرها وشرفها، فهو حَالِبٌ، وجمعه : حَلْبَةٌ، وهو حديب، وجمعه : حَلْبٌ.
- 15 - حَزَمَ فلاناً الشيءَ يَحْزِمُه حَزْمًا : منعه إياه. وحزم الشيءَ يَحْزِمُه حَزْمًا : امتنع.
- 16 - سَبَعَ يَسْبَعُ، من سَبَعَ الذئبُ الغنمَ ؛ إذا فرسها فأكفها، وسَبَعَ فلاناً : دَعَرَه. ويقال : سَبَعَ القَوْمُ : كَسَبَهُمْ سَبْعًا.
- 17 - يقال : جَبَى الخراجَ والماءَ والخوضَ يَجْبِيه وَيَجْبِيه : جمعه. وجبى يَجْبِي ما جاء نادرًا، مثل : أبى يَأْبِي ؛ وذلك أنهم شبهوا الألفَ في آخره بالهمزة في : قرأ يقرأ، وهذا يبدأ. ويقال : جبا الخراجَ والمالَ يَجْبِي جَبْيًا وَجَبْيًا : بمعنى : جمعه. ومنه : جنى يَجْنِي جِنْيًا وَجَبْيًا.
- 18 - مَبِيءٌ يَبْلَأُ مَبْيًا : ابتلاً. أما مَلَأَ في القوسِ يَبْلَأُ، فمعناه : جذب الوترَ جذبًا شديدًا. ومَلَأَ الشيءَ : وضع فيه ماءً أو غيره قدر ما يسع، ومَلَأَتْ منه عيني : أعجبتني منظره. وهو يَبْلَأُ العَيْنَ حَسْبًا.
- 19 - حَارَ يَحَارُ، أصله : حَبِرَ يَحْبِرُ ؛ من الخَبِيرَةِ ؛ قَبِلتِ البِاءُ ألفًا في الماضي، لتحركها والفتاح ما قبلها. وفي المضارع : نقلت حركة الباء إلى الساكن الصحيح قبلها، فيقال : تحركت الباء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فنقلت ألفًا كذلك : حَامَ يَهَامُ ؛ أما حَارَ يَحُورُ، فمن الباب الأول (فَعْلًا يَفْعَلُ) وأصله : حَوَّرَ يَحْوَرُّ وَمَسَاهَ : رجع : قال تعالى : «إنه ظن أن لن بحوره (الانشقاق : 14) وجاء من الباب الرابع : حَوَّرَ يَحْوَرُّ، من الحَوْرِ، وهو شدة بياض العين مع شدة سوادها واتساع حدقتها. ومنه : الحَوْرُ العيون.
- 20 - ينظر : سليمان قِيَّاسٌ وهو حلول جذرية تشكلت الفعل العربي الثلاثي بحذف الهمزة من الهمزة العامة للكتاب/العدد السادس (يونيو 1985) ص 98 - 102.
- 21 - ينظر ص 10 من هذا البحث.
- 22 - ينظر ص 26 من هذا البحث.
- 23 - ينظر ص 10، 11 من هذا البحث.
- 24 - ينظر ص 11 من هذا البحث.
- 25 - وَبَيْتٌ : أَحَبُّ، وَفَقٌّ : يقال : وَفَقْتُ أَمْرًا، وجدته موثقًا، ورثي المَثَقَ : عَظُمَ، وَجَدْتَهُ : أَحَبَّهُ، وَبَيْتٌ عَلَيْهِ : فَعِلٌ، وَبَيْتٌ : اضْطَجَعَ، وَكَيْمٌ : اغْتَمَّ، وَوَقَّةٌ : سَبَعٌ وَأَطَاعٌ، وَوَعِيَتِ الدَّارُ : قَالَ هَذَا : عَمِي، طاح : هَلَسَتْ.
- وأصل طاح وناء، وان : طَبِحَ يَطْبِخُ، نَبَهَ يَنْبِيهُ، أَيْنُ يَأْبِيهُ، تحركت الباء وانفتح ما قبلها في الماضي، فنقلت ألفًا. وفي المضارع نقلت حركة الباء إلى الساكن الصحيح قبلها.
- والقول بالأصل الافتراض للكلمة هنا ليس ضربًا من الميتافيزيقا، لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، كما يرى الوصفيون، وإنما هو مسألة أساسية في فهم البنية العميقة، ونحوها إلى بنية السطح، كما يرى أصحاب المنهج التحليلي. فمن — مثلا — «لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله : قال، وأن الفعل (باع) أصله : باع، مع جود (يقول) وبيع) بل علينا أن نعرف أصل الألف فيها» (ينظر : د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث/دار النهضة العربية/بيروت 1979، ص 143 - 144).

المراجع

- الأشتوني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت 929 هـ)
شرح الأشتوني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكاتب العربي، الطبعة الأولى 1375 هـ — 1955 م.
- بخرق، محمد بن عمر بن مبارك الحميري، الشيبير بخرق (869 - 930 هـ)
فتح الأفتال وحل الإشكال (بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير) شركة مكتبة ومطبعة الباني الخليلي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية 1373 هـ — 1954 م.
- البكرش، الطيب البكرش:
التصريف العربي (من خلال علم الأصوات الحديث) تونس 1973 م.
- ابن جنى، أبو الفتح عثمان بن جنى (ت 392 هـ)
الخصائص ج 1، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية 1371 هـ — 1952 م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت حوالي 400 هـ)
الصحاح في اللغة، القاهرة 1375 - 1377 هـ/1956 - 1958 م.
- الحديثي، حديجة عبد الرزاق الحديثي:
أبنة الصرف في كتاب سيويه، بغداد: مكتبة النهضة، الطبعة الأولى 1385 هـ — 1965 م.
- الرضى، محمد بن الحسن رضى الدين الأستراباذي (ت 688 هـ)
شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبطها غريبها وشرح مبحثها: محمد نور الحسن، ومحمد الزراف، ومحمد يحيى الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة حجازي (بدون تاريخ).
- الرغزبوري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538 هـ)
التفصيل في علم العربية، بيروت: دار الجبل، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).
- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)
كتاب سيويه، بغداد - مكتبة المثنى (طبع بالأوفست)
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458 هـ)
المخصص، بيروت: المكتب التجاربي للطباعة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911 هـ)
المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط وتصحيح.. محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباني الخليلي وشركاؤه (بدون تاريخ).
- علي، أسعد:
مغيب المقدمة المغوية للملايكي، بيروت - دار النعمان، الطبعة الأولى 1386 هـ — 1968 م.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت 816 هـ)
القاموس المحيط، مصر - المطبعة الحسينية 1330 هـ.
- ابن الفطاح، أبو القاسم علي بن جعفر (433 - 515 هـ)
كتاب الأفعال، حيدر آباد 1360 - 1361 هـ/1942 - 1943 م.
- ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر (ت 367 هـ)
كتاب الأفعال، القاهرة 1952 م.
- الللي، أبو جعفر الللي:
بغية الآمال في معرفة مستقيلات الأفعال، تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر 1972 م.
- الميداني، أحمد بن محمد الميداني (ت 515 هـ)
نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، طبعة أولى 1401 هـ — 1981 م.
- نور الدين، عصام نور الدين:
أبنة الفعل في شافية ابن الحاجب، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1402 هـ — 1982 م.